

العنوان:

تطور المنهج الفقهي للمدرسة المالكية على عهد المرابطين
والموحدين دراسة مقارنة من خلال كتب البراهج والأبحاث

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في:

تخصص: تاريخ الغرب الاسلامي في العصر الوسيط

شعبة التاريخ

إشراف الأستاذ:

أ. لخضر بوطي

إعداد الطالب:

- قارة محمد توفيق

- لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة المسيلة	د.شاكبي عبد العزيز
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	أ. لخضر بوطي
مناقشا	جامعة المسيلة	د. محمودي نجم الدين

المقدمة

يعدّ النصف الثاني من القرن الرابع الهجريّ محطة حاسمة في تاريخ المدرسة المالكيّة ببلاد المغرب الإسلاميّ عامّة والجناح الشرقيّ منها خاصّة، ويعود ذلك إلى تخلص المدرسة المالكيّة من سيطرة ومنافسة المدرسة الشيعيّة تحت رعاية الدولة الفاطميّة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ولجت المدرسة إلى مرحلة أخرى تميّزت في عمومها بفرض نوع من الإيديولوجيّة في تأطير الحياة الدنيّة. وكمحاولّة منّا لتتبّع مسار المنحى الفقهيّ للمدرسة المالكيّة، وبالتحديد على عهدي المرابطين والموحّدين، وجدنا أنفسنا ملزمين أن نطلّع على واقع المدرسة قبيل العهدين سالف الذكر، لأنّ الحاصل على مستوى المدرسة في العهدين المقرّرين بالدراسة والبحث ما هو إلا نتيجة تراكمات أفرغت حملتها على واقع المدرسة في الفترة المدروسة. وموضوع دراستنا يكتسي من الأهميّة ما ليس خاف، لأنّه يرصد ويتتبّع الواقع الفقهيّ للمدرسة المالكيّة على عهدي المرابطين والموحّدين، وهي فترة زمنيّة ليست باليسيرة -جاوزت القرنين-، ليخلص في الأخير إلى إبراز التّطور الحاصل على المستوى الفقهيّ للمدرسة المالكيّة.

وقد دفعنا إلى اختيار الموضوع جملة من الأسباب، من أوجهها:

01- الإطار الزمانيّ للدراسة؛ وأقصد القرنين السّادس والسّابع الهجريين، فالمدرسة المالكيّة تجذّرت ببلاد الغرب الإسلاميّ على هذين العهدين، وباتت إحدى الأطراف الفاعلة في صياغة المنظومة والواقع الدينيّ خصوصاً، والمنظومة والواقع السياسيّ والاجتماعيّ عموماً.

02- الوقوف على أدوار الفقهاء وتوجهاتهم الفقهية في العهدين المعنيين بالدراسة، ومن المتعارف عليه أن دولة المرابطين هي دولة الفقهاء بامتياز، كما أن عهد الموحدين هو فترة مزاحمة ومحنة للمدرسة المالكية، والوقوف على هذا الموضوع من شأنه أن يوضح الصورة العامة.

03- محاولة الإجابة على التساؤلات العديدة التي تشغل ذهني حول زوايا معتمة كثيرة تتعلق بالموضوع، يأتي في طليعتها ميزة الجمود الفكري والتقليد الذي ألصق بعصر المرابطين، والوقوف على حقيقة الصراع المالكي الموحي وموقعه في كتابات المؤرخين بين الإنصاف والمبالغة.

04- المساهمة في وضع لبنة علمية ومعرفية حول المدرسة المالكية، علها تكون توطئة للغوص في الزوايا المغفلة مستقبلا.

05- بحث المنحى الفقهي للمدرسة المالكية، موضوع تاريخي فقهي، ووقد ألفت نفسي أميل إلى مثل هذه الموضوعات.

أما أهم الإشكالات التي تطرح نفسها بالحاح، وتستوجب تناولها بالبحث والدراسة، فنقف من بينها على ما يلي:

- ما طبيعة الواقع الفقهي للمدرسة المالكية على عهدي المرابطين والموحدين؟
 - ما هي أهم التيارات الفقهية التي عرفها عهد المرابطين؟ وما هو السمات المنهجية لتعاطي الفقهاء مع أمهات كتب المذهب المالكي، وفي مقدمتها كتابا الموطأ والمدونة؟

- ما الذي يمكن أن يسجل من تطور تكون المدرسة المالكية قد شهدته على عهد الموحدين؛ على المستوى التصنيف الفقهي ودوافعه؟

- ماذا عن صور انفتاح المدرسة المالكية على الفقه المقارن، ومن هم أبرز رواده زمن الموحدين؟

وفيما يبدو متقاطعا مع موضوع بحثنا، فقد تناولت دراسات سابقة بعض زوايا الموضوع، نذكر منها:

-دراسة نجم الدين الهنتاتي، بعنوان: "تطور المذهب المالكي إلى غاية النصف الثاني من القرن الخامس الهجري"، حيث ركز فيها على أسباب انتشار المذهب المالكي، وكذا الدور الذي لعبه الإمام سحنون في التمكين للمذهب المالكي، وعلاقة المذهب المالكي بالمذاهب السنية ومذاهب المبتدعة، كما خص بالدراسة تطور المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى غاية الفترة المشار إليها آنفا، ورغم ما قدمته لنا الدراسة من إفادات هامة، إلا أنها توقفت من حيث انطلاق بحثنا زمنيا.

-دراسة حسن شرحبيلي، بعنوان: "تطور المذهب المالي بالغرب الإسلامي"، ولعل أهم باب في هذه الدراسة مما يخدم بحثنا، هو الباب الثالث، والذي بعنوان: "معالم التطور في أمهات الفقه المالكي عند علماء الغرب الإسلامي"، لكن الإطار الزمني للدراسة يتوقف عند زمن المرابطين.

وقد اقتضت منا الدراسة احتذاء المنهج التاريخي؛ بحيث عنينا بالوقوف على المصادر، واستخلاص مادتها الخام، قدر الإمكان، مراعين الأمانة العلمية إسنادا وتوثيقا، كما وظفنا في هاته الدراسة من آليات المنهج التاريخي الأخرى غير التتبع والاستقصاء، كلا من التحليل والاستنباط، والنقد والمقارنة.

هذا، وقد أفضت بنا قراءتنا للمادة العلمية، المستقاة من أمهات المصادر ومنتخبات المراجع، إلى رسم خطة تتكون من فصلين، فضلا عن فصل تمهيدي، على ما سنوضحه فيما يلي:

الفصل التمهيدي، بعنوان: "المدرسة المالكية بين تيارين"؛ تيار التقليد وتيار التجديد، والهدف من وراء ذلك تكوين صورة عن واقع المدرسة المالكية قبيل

العهديين المستهدفين بالدراسة، وذلك بالوقوف على مسار كل تيار، ورصد توجهات أصحابه، وعرض محاسنهم ومساوئهم.

الفصل الأول، بعنوان: "الواقع الفقهي للمدرسة المالكية في عصر المرابطين"، والذي تضمن مبحثين، خصصنا أولهما للوقوف على نشأة ومسار التيار الفروعى إلى غاية استوائه على عهد المرابطين، ثم عرجنا على اهتمام فقهاء هذا التيار بمصنف "المدونة" خصوصا، وكذا مصنف "الموطأ"، كما استعرضنا منهج فقهاء التيار الفروعى في التعامل مع هذين المصنفين. أما المبحث الثاني والذي خصصناه للتيار الأصولي، فقد استعرضنا فيه العوامل الكامنة وراء بروز هذا التيار، ثم قدمنا نموذجا من فقهاء هذا التيار، وهو الفقيه ابن الطَّلَّاح، ومصنفه "أفضية الرسول صلى الله عليه وسلم"، متوسلين إلى الوقوف على منهجه، ومدى انفتاحه على النصين القرآني النبوي.

أما الفصل الثاني، بعنوان: "الواقع الفقهي للمدرسة المالكية في عصر الموحدين"، فقد قسمناه -أيضا- إلى مبحثين؛ المبحث الأول في عمل الجمع بين الفروع والأصول، ومثلنا له بنموذجين بارزين، هما ابن زَرْقُون واليَفْرَتِي، حيث استعرضنا حركة الجمع على عهد الموحدين، والمفارقة بينها وبين حركة الجمع في العهود السابقة، وعن العوامل الباعثة على هذا الجمع، والأهداف المنوطة به. بينما تطرقنا في المبحث الثاني إلى انفتاح المدرسة المالكية على الفقه المقارن، وذلك من خلال علمين مشهورين، هما ابن رُشْد الحفيد وابن جُزِيء. وفي سبيل الإحاطة بقضايا المبحث، افتتحناه بتعريف للفقه المقارن، ثم عرجنا على العوامل المشجعة على هذا الانفتاح، ثم وقفنا على منزع الفقه المقارن عند ابن رشد الحفيد، من خلال توضيح معالم منهجه، والتمثيل لذلك بمسائل مختارة من كتابه "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، والأمر نفسه اتبعناه مع ابن جزيء في كتابه "القوانين الفقهية".

ولم نكن لنوفق إلى أي من النتائج المتوصل إليها في هذا البحث، بمعزل عن المصادر والمراجع المتنوعة التي توفرت لنا، والتي حرصنا على الاستفادة منها قدر الإمكان، والتي يتعين علينا التنويه بأهمها:

01- كتب الفهارس والبرامج: اعتمدنا على الغنية لعياض، وفهرسة ابن خير الاشبيلي، وبرنامج ابن أبي الربيع، والتي كانت بمثابة حجر الأساس الذي انطلقنا منه في البحث، ورغم الأهمية البالغة لهذا الصنف من المصادر في رسم صورة عن المصنفات الفقهية المتداولة في عهد من العهود، إلا أن الطبقات المتاحة كانت تقتصر إلى فهارس وكشافات، ما من شأنه أن يسهل على الباحث سبل البحث فيها، والوقوف على المادة المقصودة من أقصر طريق.

02- كتب التراجم: بما أنها مكملة لتي قبلها، فقد استخدمنا العديد منها، من أهمها: ترتيب المدارك للقاضي عياض، والصلة لابن بشكوال، والديباج المذهب لابن فرحون، على أن ما يؤخذ على هذا الصنف من المصادر هو شحها في المادة التاريخية، والتي يتطلب استمدادها منها باحثا محترفا، كما أن بعضها بحاجة إلى من يعمل على وضع فهارس وكشافات لها، لتسهيل عملية البحث فيها .

03- كتب التاريخ: اشتغلنا في هذه الدراسة على عدة مصادر تاريخية، يأتي في مستهلها مقدمة ابن خلدون، والتي اعتمدنا عليها في مواضع كثيرة من البحث. والملاحظ على ابن خلدون انه زواج بين المدح والقدح لفقهاء المالكية، فهو وإن أثنى عليهم بالنظر إلى كثرة مصنفاتهم على المدونة، لكنه -أيضا- عاب عليهم تقصيرهم التصنيف في علم أصول الفقه، حيث مجال إعمال النظر والاجتهاد، وطبيعي أن يصدر هذا عن فقيه مالكي يعطي أولوية كبيرة لإعمال النظر في الوقائع.

كما كان من بين أهم مصادرنا التاريخية كل من: المعجب لعبد الواحد المراكشي، ونظم الجمان لابن القطان، وعلى الرغم مما قدمناه لنا من فوائد، إلا أننا

تعاملنا معهما بكل حذر، بسبب ما لمسناه فيهما من تحامل على عصر المرابطين، ومبالغة في تصوير عصر الموحدين.

04- كتب الفقه والحديث: لم تكن لنا مندوحة في هذا البحث من توظيف مصنفات فقهية وحديثية، مما ارتأينا أنه يخدم الموضوع، ومن بينها: القبس في شرح موطأ مالك لابن العربي، والاستنكار لابن عبد البر، وبداية المجتهد لابن رشد الحفيد. وكان قصدنا من وراء الاستعانة بهذه المصادر الحديثية والفقهية، استمداد أمثلة حية مستوحاة منها مباشرة، وأغلب هذه المصادر تم توظيفها في رصد منهج الفقهاء في التعامل مع المادة الفقهية أو الحديثية الماثلة بين أيديهم. لكن من بين التحديات التي جابهتنا في التعاطي مع هذا الصنف المصدري، هو قلة زادنا في المعرفة الحديثية والفقهية، ما فوت علينا الإفادة منها على نحو واسع.

الفصل التمهيدي:

المدرسة المالكية بين تيارين

أولاً: تيار التقليد في المدرسة المالكية

ثانياً: تيار التجديد في المدرسة المالكية

يعود تأسيس المدرسة المالكية ببلاد الغرب الإسلامي بجناحيها الشرقي (افريقية)،
والغربي (الأندلس)، إلى تضافر جهود تلاميذ مغاربة خريجو مدرسة الإمام مالك⁽¹⁾،
فالمدرسة المالكية في جناحها الشرقي وضع ركائزها: علي بن زياد⁽²⁾، والبهلول بن
راشد⁽³⁾، وعبد الله بن غانم⁽⁴⁾، غير أن ابرز هؤلاء أثراً، علي بن زياد حيث وصف بأنه
فريد عصره، ولم يكن بافريقية في عصره مثله⁽⁵⁾.

ويكمن أثر ابن زياد فيما يلي:

- تمكن من وضع قاعدة صلبة ممثلة في الفقه التنظيري الفرضي.

(1) هو أبو عبد الله مالك بن انس، ولد سنة 93هـ، احد النبلاء وأكمل العقلاء وارث علم النبي صلى الله عليه وسلم، اشتهر الإمام مالك بمصنفه الموطأ، توفي سنة 193هـ، ينظر ترجمته: أبي نعيم الأصفهاني: حلية الأولياء وطبقة الأصفياء، ج6، دار الفكر العربي: بيروت، 1416هـ، 1996 ص ص 316، 386. شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج8، تحقيق، محمد نعيم عرقسوس، الرسالة: بيروت، 1402هـ 1982م، ص ص 48، 130. عياض: ترتيب المدارك وقريب المسالك، ج2، ص ص 120، 125.

(2) هو علي بن زياد احد أعمدة المذهب المالكي بافريقية، روى عن مالك الموطأ، ثقة بارع في الفقه معلم الإمام سحنون، توفي ابن زياد 183هـ، ينظر ترجمته: ابن فرحون المالكي: الديباج المذهب في معرف أعيان علماء المذهب، تحقيق مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية: بيروت، 1417هـ، 1996، ص ص 292. محمد بن الحارث الخشني: طبقات علماء افريقية، ط1، تحقيق محمد زينهم، مطبعة مدبولي: القاهرة، 1413هـ، 1993، ص 98.

(3) هو أبو عمرو البهلول بن راشد من القيروان، سمع من مالك والثوري والليث بن سعد، قال فيه مالك هذا عابد المغرب توفي البهلول 282هـ، ينظر ترجمته: الديباج المذهب: ص 166.

(4) عبد الله بن غانم، فقيه ثقة سمع من الإمام مالك إمام دار الهجرة، كذا الإمام سفيان الثوري، تولى القضاء على عهد دولة الاغالبة لروح بن حاتم سنة 141هـ، ينظر ترجمته: أبي العرب محمد بن تميم: كتاب طبقات علماء افريقية، دار الكتاب اللبناني ص 32.

(5) ابن فرحون: المصدر السابق، ص 292.

- عملية التناسل التي تمت مع تلامذته وعلى رأسهم أسد بن الفرات⁽¹⁾، والإمام عبد السلام بن سعيد المعروف بن سحنون⁽²⁾، فإذا كان عمل أسد بن الفرات إتمام عمل أستاذه والممثل في تدوين فقه مدرسة ابن زياد وتتميتها بمدارسها الأكاديمية بالعراق⁽³⁾، فيكون نتاج ذلك "الأسدية"⁽⁴⁾، أما دور سحنون فقد ربط الفروع بالأصول بناء على ما ورثه عن ابن زياد وما زاده وصقله عن ابن القاسم بمصر، فكان نتاج ذلك "المدونة"⁽⁵⁾، هذا فيما يخص الجناح الشرقي للمدرسة المالكية بالغرب الإسلامي.

أما الجناح الغربي (بلاد الأندلس)، فكان لكل من الغازي بن قيس⁽⁶⁾، وزياد بن عبد الرحمان المعروف بشبظون⁽¹⁾، وتلميذه يحيى بن يحيى الليثي⁽²⁾، الدور الكبير في

(1) من أعمدة فقهاء مالكية الغرب الإسلامي، لزم علي بن زياد حيث تفقه على يده، ثم رحل فسمع من مالك بن انس "الموطأ" صنف كتاب الاسدية، توفي ابن الفرات في غزوة صقلية سنة 213هـ، ينظر ترجمته: الديباج المذهب، 161.

(2) هو عالم المغرب وفتيها، عبد السلام بن سعيد التنوخي، ثقة حافظ عالم فقيه البدن تعلم على يد ابن زياد وابن غانم كما سمع من ابن القاسم وأشهب، تقلد القضاء وكان شديدا على المخالفين وضع مؤلفه المشهور "المدونة"، توفي 240هـ، ينظر ترجمته: الديباج المذهب، ص263، الخشني، طبقات علماء إفريقيا، ص93، طبقات أبي العرب، 263.

(3) المصري، مبروك: المذهب المالكي ومدارسه الفقهية المالكية المغربية، مجلة الثقافة الإسلامية، وزارة الشؤون الدينية، العدد 1، 1426هـ، 2005 م، ص، ص، 95، 110. (3)

(4) الاسدية: هي أول كتاب يؤلف في الفقه المالكي بعد الموطأ، وهي سماعات أسد بن الفرات عن إمام دار الهجرة وغيه نحوي الاسدية على ستين كتاب، للمزيد ينظر: شهاب الدين القرافي، الذخيرة، تحقيق: محمد حجي، ط1، دار الغرب الإسلامي: لبنان، بيروت 1994، ص05، عياض: ترتيب المدارك، ج3، ص (5) المدونة: ثان مصنف من أمهات المذهب المالكي بعد الموطأ، لها أهمية كبيرة باعتبارها جهود لثلاثة من الأئمة: مالك بإجاباته وابن القاسم بقياساته وزياداته، وسحنون بتتسيقه وتهذيبه وتبويبه، للمزيد ينظر: عمر الجبدي: محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، مطبعة النجاح: المغرب، 1987، ص177.

(6) من أهل قرطبة رحل فسمع من مالك الموطأ، وهو أول من ادخل الموطأ بلاد الأندلس دوى عنه ابنه و ابن حبيب صاحب كتاب الواضحة في السنن، كان عالما فاضلا ثقة توفي سنة 199هـ، ينظر ترجمته: عياض: ترتيب المدارك، ج4، ص114، ابن فرحون: الديباج، ص314.

إرساء قواعد المدرسة المالكية بالأندلس وكان ابعده هؤلاء أثرا يحيى بن يحيى الليثي الذي حظي بمكانة لدى الأمير الأموي مكنته من إرساء دعائم المدرسة والمذهب المالكيين هذا إلى جانب عوامل أخرى⁽³⁾.

إذا جاز لنا القول أن الجهود التي بذلها أولئك الأعلام تتدرج ضمن مرحلة التأسيسي للمدرسة المالكية والتي سيقوى عودها في المحطات اللاحقة من تاريخها اقصد القرن الرابع وما بعده أين صارت المدرسة المالكية قوة فاعلة لكن السؤال المطروح ما مصدر هذه القوة؟ إن كان ثمة داخل دائرة المدرسة تيارين متباينين فكرا ومنهجيا، تيار التقليد من جهة، وتيار التجديد من جهة أخرى فأيهما شكل دفعا لها؟

أولاً- تيار التقليد في المدرسة المالكية:

بداية ظهور تيار التقليد مع رواج أمهات ومصادر المذهب المالكي كالمدونة الواضحة والعتبية⁽⁴⁾، بالغرب الإسلامي، إذ سيقصر منهج فقهاء المالكية على تطبيق أحكام مسائل تلك الموسوعات على الحوادث الطارئة أو تقريبها مناه مع التقيد برأي

(1) هو زياد بن عبد الرحمان الملقب بشبظون ، سمع الموطأ من مالك وله عنه في الفتاوى كتاب سماع معروف بسماع زياد ، أول من ادخل الموطأ الأندلس متقها بالسماع وكان أهل الأندلس يسمونه فقيه الأندلس توفي سنة 199هـ، ينظر الديباج ص 193 .

(2) هو يحيى بن يحيى الليثي ، يكنى ابا محمد ، طاب العلم بالأندلس عند ابن زياد بن عبد الرحمان ، ثم خرج الى المشرق فأدرك مالك وسمع منه الموطأ كما سمع من الليث بن سعد وابن وهب وابن القاسم وانتهت اليه الرياسة في العلم بالأندلس قال ابن لبابة : فقيه الأندلس عيسى بن دينار وعالمها ابن حبيب و عاقلها يحيى بن يحيى ، ينظر : ترتيب المدارك : ج3، ص 393 .

(3) مصطفى ، الهروسي : المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري ، فضالة المحمدية : المغرب 1418هـ ، 1997 ، ص 88 .

(4) المدونة : للإمام سحنون (ت240هـ) ، والواضحة في الفقه والسنن : لعبد الملك بن حبيب (ت238هـ) ، والعتبية : لأبي عبد الله محمد العتبي (ت254هـ) .

مالك أو بأحد من أصحابه⁽¹⁾، وعلى رأسهم ابن القاسم⁽²⁾، وما يؤكد ذلك صور عديدة نورد منها: ما ورد عند الخشني: استأذن عبد الملك بن حبيب⁽³⁾ على يحيى بن معمر⁽⁴⁾ القاضي بجلوسه فإذن له، فقال عبد الملك قضية فلان أحب إن ينفذ الحكم فيها بما أشرت عليك وكان يريد من ابن معمر إن يحكم فيها بقول أشهب⁽⁵⁾، وكان ابن معمر يريد أن يحكم فيها بقول ابن القاسم ، فقال ابن معمر: لا والله لا افعل ولا أخالف ما وجدت عليه أهل البلد⁽⁶⁾.

وهناك صورة أخرى من صور هذا التيار التقليدي المتعصب فهذا الفقيه بقي بن مخلد رموه ثلة من هذا التيار بالإلحاد والزندقة وتشاهدوا عليه بغليظ الشهادة مطالبين الأمير بسفك دمه⁽⁷⁾، لا لشيء سوى أنه وفي رحلته إلى المشرق جلب معه مصنفات⁽⁸⁾، لم يدخلها إلى أرض الأندلس سواه، يقول ابن الفرضي: فأنكر عليه أصحابه الأندلسيون مما أدخله من كتب الاختلاف وغرائب الحديث وأغروا بت

(1) نجم الدين ، الهنتاتي : المذهب المالكي بالغرب الإسلامي الى منتصف القرن الخامس الهجري ، تبر الزمان: تونس ، 2004 ، ص، 214 .

(2) هو عبد الرحمان بن خالد بن جنادة العتقي ، فقيه مالكي ، تفقه على يد مالك وأصحابه واد سنة 128هـ أخذ عنه كبار فقهاء مالكية الغرب الإسلامي كاسد بن الفرات وسحنون ، توفي سنة 191هـ ، ينظر ترجمته : الديباج المذهب ، ص 239 ، عياض : ترتيب المدارك ، ج 1 ، ص 433 .

(3) هو عبدا لملك بن حبيب القرطبي من كبار فقهاء الأندلس وعلمائها ، صاحب كتاب الواضحة تراجم عليه طلاب العلم ، وأثنى عليه الفقهاء توفي 238هـ ، ينظر ترجمته : ترتيب المدارك ، ج 3، ص 33 .

(4) يحيى بن معمر : فقيه تولى القضاء بالأندلس لمرتين ، ينظر ترجمته : الخشني : قضاة قرطبة ، ص 113 من أشهر تلاميذه الإمام مالك ومن فحول العلماء والعلام الفضل و الإصلاح شهد له سحنون بن سعيد حي قال: رحم الله أشهب ما كان أصدقه وأخوفه لله تعالى ما كان يزيد حرفا ، ينظر : ترتيب المدارك ، ج 3 ، ص 263 .

(5) محمد بن الحارث : الخشني، قضاة قرطبة، تحقيق: إبراهيم الابياري ، دار الكتاب، القاهرة، 1989، ص 113

(6) نفسه، 113

(7) هو بقي بن مخلد يكنى ابا عبد الرحمان، سمع من علماء الأندلس كمحمد بن عيسى الأعمش ويحيى بن يحيى أليثي ، وكانت له رحلة إلى المشرق حصل له فيها علم وفير وخاصة في علوم الحديث توفي (176هـ) .ينظر

ترجمته :

(8) هذه المصنفات : مصف بن أبي شيببة، وكاتب الفقه الكبير للشافعي، وكتاب التاريخ لخليفة بن خياط ... الخ

السلطان وأخافوه ثم إن الله بمنه وفضله أظهره عليهم وعصمه منهم⁽¹⁾ نجد وصف لأحد الفقهاء لما وصل عليه الحال عند أصحاب هذا التيار بقوله: أقواهم لا نظر لهم إلا المسائل، فإذا طالبهم بالدليل كتعوا، ويقول في موضع آخر: فلما جاء احد من المشرق بعلم، دفعوا في صدره، وحقروا من أمره، إلا أن يستتر عندهم بالمالكية ويجعل ما عنده من على رسم التبعية⁽²⁾ وقد وصل الحال بأصحاب هذا التيار إلا ينظر إلى قول مالك وكبراء أصحابه، ويقال: قد قال في هذه المسألة أهل قرطبة وأهل طلمنكة، وحدثت قاصمة أخرى فالصبي عندهم إذا عقل علموه كتاب الله ثم حفظوه الموطأ ثم لقنوه المدونة ثم مصنفات الوثائق وكتب الأحكام⁽³⁾.

إذا كانت ظاهرة التقليد قد مست جميع المذاهب الإسلامية بما فيها المذهب المالكي فيا ترى ما اثر هذه الظاهرة على مستوى المدرسة المالكية؟ كان نتاج هذه الظاهرة ما يلي:

• نشوب ظاهرة الخلافات الفقهية وروح الجدل⁽⁴⁾، ومثال ذلك الخلاف الذي قام بين ابن أبي زيد القيرواني وأبي القاسم بن شبلون⁽⁵⁾، حول بعض مسائل المدونة إذا كان هذا الأخير يتأولها على ظاهرها بينما كان ابن أبي زيد يفسرها على المعنى⁽⁶⁾.

(1) أبو3..3 عبد الله، ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس: تحقيق: بشار عواد معروف، ج1، دار الغرب : تونس، 1429هـ، 2008 م ص 144.

(2) أبو بكر ، ابن العربي : العواصم من القواسم ، ج 3 ، مكتبة الناصرية : القاهرة : 1986

(3) نفسه ، ص.....

(4) عمر ، الجيدي : مباحث في المذهب المالك بالمغرب، ط1، المعرف : الرباط، 1993، ص48 .

(5) هو عبد الله بن أبي زيد بن عبد الرحمان ، درس كتب الفقه المالكي ، الموطأ والمدونة والاسدية و غيرها له تأليف حسان منها النوادر والزيادات ، توفي سنة 386هـ ، ينظر : ترتيب المدارك ، ج2 ، ص231 .

(6) أبو القاسم بن شبلون : هو عبد الخالق ابو القاسم بشبلون ، كان الاعتماد عليه في القيروان في الفتوى والتدريس ألف كتاب سماه " المقصد " توفي 390 هـ .

• اتهام ورمي العلماء من ذوي الاتجاه الأثري ذوي منازع التحرر بالقول بالظاهر.

والسبب أنهما يلتقيان في الرجوع بدء من النصوص⁽¹⁾.

• استفحل هذا التيار و اقصد تيار التقليد وقد وصل الحد ببعض فقهاءه إلى

الحكم بالإثم على من يحكم خارج إطار المدونة حلى حد قول ابن أبي جمرة⁽²⁾.

• تولد ظاهرة التعصب المقيت وسط هذا التيار فهذا القاضي عياض يحكي

صورا من هذا التعصب عن الفقه أصيغ بن خليل القرطبي كلاما ينم عن تعصب

مقيت قال فيه: لان يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إلي من أن يكون في مسند ابن

أبي شيبة⁽³⁾ مع العلم أن كتاب جمع في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم.

(1) خالد، الصمدي : مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري ، ج1 ، وزارة الأوقاف : المغرب ، 1427هـ 2006م ، ص68 .

(2) هو محمد بن احمد بن عبد الملك بن ابي جمرة ، فقيه ، بصير بمذهب مالك تولى القضاء في الأندلس وله تواليف حسان : اقليد التقليد ، ينظر : ابن الأبار : التكملة لكتاب الصلة ، ج2 ، 112 .

(3) هو أبو بكر بن ابي شيبة ولد سنة 259هـ ، طلب العلم على يد إسماعيل بن علية وخالد بن مخلد القطواني وابن عيينة من أشهر تلاميذه الإمام البخاري ومسلم وأبي داوود وابن ماجة وابن حنبل ، قال فيه الذهبي : سيد الحفاظ وصاحب الكتب الكبار ، ينظر ترجمته : ابن ابي شيبة : مسند بن ابي شيبة ، ج1، ط1، تحقيق عادل العزاوي ، دار الوطن :الرياض ، 1418هـ ، 1997 . ص ص 10، 09 .

ثانيا - تيار التجديد في المدرسة المالكية:

تعود بدايات ظهور هذا التيار إلى النصف الأول من القرن الخامس الهجري، ورغم أن أصحاب هذا التيار مالكية بامتياز إلا أن المفارقة بينهم وبين التيار السالف الذكر تكمن فيما يلي:

• دعوتهم إلى المنهج العلمي الأمثل يوضح ذلك ما ورد في مؤلفاتهم التي انتهجا فيها منهج التأصيل والعودة إلى منابع الأولى ممثلة في القرآن والسنة في إطار المذهب المالكي وفروعه⁽¹⁾.

• دعوتهم إلى توظيف مهج النقد والتمحيص⁽²⁾.

• دعوتهم إلى الانفتاح خارج المذهب المالكي⁽³⁾.

وللوقوف على حيثيات هذا التيار قمنا بفحص مصنفات لأعلام من ضمن التيار الأول ومصنفات لأعلام من التيار الثاني بتوظيفنا للمنهج المقارن ومن خلال تفحصنا لكتاب التبصرة للإمام اللخمي⁽⁴⁾ وكتاب النوادر والزيادات لابن أبي زيد وقفنا على الملاحظات التالية:

مستوى المنهج: يظهر الفرق جليا بين المصنفين من ناحية المنهج العلمي فعلى

سبيل المثال نجد الإمام اللخمي في باب الطهارة يلج الباب بالنص القرآني والحديث

(1) محمد بن الحسن: شرحبيلي: تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية عصر المرابطين ، فضالة المغرب، 1421 هـ ، 2000م ، ص435 .

(2) الجيدي : مباحث في المذهب المالكي ، المرج السابق ، ص48 .

(3) نفسه ، ص49 .

(4) عالم حاز الرياسة بافريقية جملة ، اخذ عنه جماعة من اهل سفاقص له تعليق على المدونة سماه التبصرة ، ينظر ترجمته : ابن فرحون : الديباج المذهب ، 289 .

النبوي ثم يورد قول الإمام سحنون⁽¹⁾، هذا خلاف لما ورد عند ابن أبي زيد القيرواني فيفتح بقوله مباشرة من الواضحة⁽²⁾.

مستوى النقد والتمحيص والترجيح: روح النقد تظهر جليا عند اللخمي ومنه قوله: قال الشيخ أبو الحسن قوله: وقد اختلفت الآثار في التوقيت فيورد اللخمي نقده بقوله إنما راد اختلفت الآثار في الأعداد⁽³⁾، وهذا ما لا يظهر في كتاب النوادر والزيادات وما ورد عند ابن أبي زيد تأتي في صورة استعراض لآراء من سبقه⁽⁴⁾.

ميزة الترجيح وتخريج الخلاف سائدة عند الإمام اللخمي فهذا الأخير مولع بتخريج الخلاف في المذهب واستقراء الأقوال فيه وربما اتبع نظره فخالف المذهب فيما ترجح عنده وللتدليل على ذلك قوله: واختلف في إزالة النجاسة على ثلاثة أقوال فذهب مالك إلى أن ذلك فرض وقال ابن وهب⁽⁵⁾: يعيد أبدا ناسيا كان او متعمدا... وقال أشهب: لا إعادة عليه في الوقت ناسيا كان ذلك او متعمدا ورآه سنة و الأول أحسن ومصطلح أحسن دالة على ميزة الترجيح عنده⁽⁶⁾.

(1) أبو الحسن علي، اللخمي: التبصرة، ج1، احمد بم عبد الكريم، نجوية: نوا قشط، 1433هـ، ص05.
(2) عبد الله ابن زيد، القيرواني: النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، ج1، تحقيق محمد الحلو، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 1999، ص16
(3) اللخمي: المصر السابق، 07.

(4) نجم الدين، الهنتاتي: إسهام الباجي واللخمي في تطور المذهب المالكي، نوافبرنت: تونس، 2015، ص43
(5) هو عبد الله بن وهب بن مسلم، شيخ الإسلام ولد سنة 1125هـ قيل فيه انه جمع بين الفقه والرواية والعبادة وكان اماما وقد رزق من العلماء محبة وحظوة من مالك صاحب ابن وهب مال عشرون سنة، ينظر ترجمته: عبد الله بن وهب المصري: الجامع لابن وهب في الأحكام، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء: القاهرة 1425هـ، 2005م، ص ص 76.

(6) هو عبد الله بن وهب بن مسلم، شيخ الإسلام ولد سنة 1125هـ قيل فيه انه جمع بين الفقه والرواية والعبادة وكان اماما وقد رزق من العلماء محبة وحظوة من مالك صاحب ابن وهب مال عشرون سنة، ينظر ترجمته: عبد الله بن وهب المصري: الجامع لابن وهب في الأحكام، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء: القاهرة 1425هـ، 2005م، ص ص 76.

وعلى ما يبدو ان الإمام اللخمي قد شكل انطلاقة قوية للمنهج النقدي على مستوى المدرسة المالكية والتي ستتلقى جرعة قوية مع ابن رشد (ت 520هـ)، وأبو بكر بن العربي (ت 544هـ)، والقاضي عياض (ت 544هـ).

اما من جهة تيار التجديد إلى الانفتاح فقد شكل الإمام الباجي⁽¹⁾ نقطة تحول في منحى المدرسة المالكية في هذا الإطار وبالرغم من أسبقية البعض له، إلا ان الباجي قد جسد انفتاحا نظريا وتطبيقا

• **نظريا:** حيث جمع الباجي بين طريقة النظار العراقيين من البغداديين وحذاق القرويين أي جمعه بين النقل والعقل⁽²⁾.

• **تطبيقا:** جسد الإمام الباجي كل ذلك في مصنفه "المنتقى"، ومن خلال تفحصنا له ظهر لنا ذلك جليا فالباجي يروي عن ابن عبد الحكم⁽³⁾، ويرى عن أشهب ثم يورد رأي أبي حنيفة⁽⁴⁾ والشافعي ومثال ذلك في مسألة وقوت الصلاة قائلاً: اختلفت الناس في وقت وجوب فذهب أكثر شيوخنا من المالكية... وذهب أصحاب أبي حنيفة... وذهب أصحاب الشافعي⁽⁵⁾.

(1) هو سليمان بن خلف الباجي ، يكنى ابا الوليد صاحب علم وسمت كان يحضر مجلسه ثلاثة آلاف رجل للسمع، روى عنه الكثير من أهل الأندلس ،كانت له رحلة إلى المشرق سنة 426هـ ،قال عنه عياض : حاز الرياسة بالأندلس توفي (494هـ)، ينظر ترجمته : الصلة ،ج2، ص541. الديباج ص ،ص 126،127 .

(2) محمد إبراهيم ،علي : اصطلاح المذهب عند المالكية ،دار البحوث: الإمارات ،1421هـ،2000م ،ص198 (3) فقيه كثير الحديث من شيوخ الفسطاط وكبار الفقهاء المالكية وشيوخ السنة ، سمع من ابن شعبان ومؤمل بن يحيى ، روى عنه القرويين والمصريين ومنهم ابنه أبو الحسين بن فهد تقي 385هـ.ينظر الديباج ،ص162 .

(4) هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت ولد 80هـ ، عمود المذهب الحنفي ، أثنى عليه العلماء والفقهاء فقد قال فيه الأعمش : أراه بورك له في علمه تقي 105هـ ، ينظر ترجمته : ابن العوام : فضائل أبي حنيفة ،1431هـ ص10 وما بعدها .

(5) محمد بن إدريس فقيه ومحدث غني عن كل تعريف ولد:150هـ توفي:204هـ ينظر:أعلام النبلاء،ج8،ص

الفصل الأول:

الواقع الفقهي للمدرسة المالكية

في عصر المرابطين

أولاً: نشأة التيار الفروعى واستوائه على عهد المرابطين

ثانياً: عوامل التمكين لبروز التيار الأصولى

إن المدرسة المالكية على عهد المرابطين (462-540هـ)، هي امتداد للمدرسة المالكية التي وضع أسسها كبار الفقهاء كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك في الفصل التمهيدي، والباحث في الدراسات المتخصصة لتاريخ المدرسة المالكية يخلص إلى أن المدرسة دارت بين عهدين: عهد قوة وازدهار وعهد تراجع و خمول. وعهد المرابطين تباينت آراء الباحثين حوله وبشأنه، فقد ذهب محمد الحجوي في كتابه الفكر السامي إلى أن المذهب المالكي عاد إلى ريعان شبابه على عهد المرابطين⁽¹⁾، في حين يرى آخرون أن عهد المرابطين هو العتمة وعصر التقليد وعلم الفروع هذا ما صوره به عبد الواحد المراكشي⁽²⁾، ومن ضمن هذا الفريق من أطلق لفظ الجهلة على عهد المرابطين وضيع ابن القطان⁽³⁾، ومن المعاصرين من ألصق بطائفة من فقهاء عهد المرابطين مصطلح الديكتاتورية الدينية⁽⁴⁾، لكن ألا يعد هذا إجحافاً وظلماً من قبل هؤلاء وأقصد المراكشي وابن القطان، لكنه يكفيننا أن نعرف بأن هؤلاء يقاتون من بلاط أعداء المرابطين، فلا محالة أقلامهم سيالة على المرابطين رموا الجهالة، أما أنور زناتي ملصق مصطلح الديكتاتورية بالفقهاء لاعتبارين اثنين:

• مصطلح الديكتاتوري يطلق على الأنظمة العسكرية وليس مجاله الفقه والفقهاء.

(1) محمد، الحجوي: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ج4، مطبعة إدارة المعارف: الرباط، 1340هـ، ص4.

(2) عبد الواحد بن علي، المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، شرح و اعتناء: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية: بيروت، 1426هـ، 2006م، ص 131.

(3) حسن بن علي، ابن القطان: نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق: محمود علي المكي، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 1410هـ، 1980م، ص 71.

(4) أنور محمود، الزناتي: " دور الفقهاء في الحياة الاجتماعية خلال عصر المرابطين "، مجلة كان التاريخية،

العدد 7، 2014م، ص 24

• مصطلح الديكتاتوري مصطلح حديث كيف يمكن توظيفه في تحليل نصوص تعود إلى العصر الوسيط انطلاقاً مما سبق كيف كان الواقع الفقهي على عهد المرابطين؟ هذا سنعمل على الإجابة عليه في هذا الفصل.

أولاً- نشأة التيار الفروعي واستواؤه على عهد المرابطين:

يرى المختصون⁽¹⁾ بتاريخ المذهب المالكي أنه مر في تاريخه بمراحل على اختلاف مسمياتها وإطارها الزمني وهي حسب عمر الجيدي كالتالي:

- مرحلة التأسيس: تأصيل القواعد على يد الإمام مالك.
- مرحلة التفريع: مع ظهور مصنفات الأمهات كالأردية والمدونة والواضحة⁽²⁾ والعتبية⁽³⁾...

• مرحلة التطبيق: تتميز بدراسة المسائل التي ضمتها المدونات الجامعة.

• مرحلة التنقيح: أصبح المذهب يمتاز بكثرة الأقوال حتى في المسألة الواحدة⁽⁴⁾.

إن الوقوف على هذه المراحل سيكشف لنا عن بداية ظهور التيار الفروعي الفقهي في إطار هذه المراحل يعود إلى مرحلة التفريع بداية من القرن الثاني الهجري إلى منتصف القرن الثالث الهجري، فظهور المصادر الأمهات كان بمثابة الضوء الأخضر لبداية ظهور هذا التيار آخذين بعين الاعتبار أن المدونة، والتي تعتبر مصدر من مصادر المذهب المالكي تندرج ضمن كتب الفروع في الفقه المالكي

(1) من هؤلاء: محمد إبراهيم علي ، سعد رستم ، نجم الدين الهنتاتي ، محمد الشرحبيلي ، عمر الجيدي ، وغيرهم ممن اهتم بدراسة المذهب المالكي.

(2) الواضحة: تسمى الواضحة في الفقه و السنن لأبي مروان عبد الملك بن حبيب السلمي (ت 238هـ) و هي من أمهات مصادر الفقه المالكي، قال ابن فرحون لم يؤلف مثلها ، اعتنى بها المالكية عموماً و الأندلسيون خصوصاً.

(3) العتبية: أو المستخرجة لأبي عبد الله محمد العتبي (ت 254هـ) ، تعد أيضاً من مصادر الفقه المالكي ، وقد لقيت قبولا حسناً من قبل الأندلسيين ومن أشهرهم ابن رشد الجد في كتابه " البيان و التحصيل " .

(4) الجيدي: المرجع السابق، ص ص 45 ، 51.

وأصحها رواية⁽¹⁾، والواضح من تتبع هذه المراحل يلاحظ أن هذا التيار بدأ يشتد عوده بسبب العناية التي أولها فقهاء المالكية لهذه الأمهات يقول ابن خلدون: "وعكف أهل القيروان على المدونة وأهل الأندلس على الواضحة العتبية"⁽²⁾، وإذا وقفنا على مصطلح العكوف فهو يحمل دلالة القراءة والشرح والتصنيف والتعليق.

لا يزال التيار الفروع في منحنى تصاعدي وما إن حلت مرحلة التطبيق من منتصف القرن الثالث الهجري إلى أواسط القرن الخامس الهجري وهي مرحلة أصبح فيها الفقهاء يوازنون بين المسائل رابطين الفروع بالأصول⁽³⁾، مما يعني بداية ذيوع وانتشار هذا التيار مع ما وصل إليه الفقهاء من النظر في هذه الأمهات وإعمال أنظارهم في مسائلها⁽⁴⁾، بلغ التيار الفروع ذروته مع أواخر النصف الثاني من القرن الخامس الهجري وأوائل النصف الأول من القرن السادس الهجري، وبالتحديد على عهد علي ابن يوسف ابن تشافين يقول عبد الواحد المراكشي عن الخطوة التي حظيها فقهاء الفروع في عهده: "واشتد إيثاره لأهل الفقه والدين وكان لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء"⁽⁵⁾. والذي يفهم من كلام عبد الواحد أن الفقهاء في عهد علي ابن يوسف ابن تشافين ليسوا على السواء فقرب البعض وأعرض عن الآخرين يقول عبد الواحد: "لم يكن يقرب منه من الفقهاء إلا ويحظى عنده إلا من علم علم الفروع أي فروع مذهب مالك"⁽⁶⁾.

(1) محمد أبو زهرة: مالك حياته و عصره، آراؤه و فقهه، دار الفكر العربي، 1947، ص 261

(2) عبد الرحمان، ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق: درويش الجويدي، المكتبة العصرية: بيروت، 1423هـ

(3) الجيبي: مباحث، المرجع السابق، ص ص 47، 48.

(4) نفسه، ص 49.

(5) عبد الواحد، المراكشي، المصدر السابق، ص 130.

(6) نفسه، ص 131.

ويواصل عبد الواحد الحديث قائلاً: "فنفقت في ذلك كتب المذهب وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها وكثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله تعالى وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعتني بها"⁽¹⁾.

1- التيار الفروعي بين حدود الموطأ والمدونة:

مصنفان حظيا باهتمام من قبل فقهاء المدرسة المالكية بالغرب الإسلامي مصنف الموطأ لمالك ابن أنس و مصنف المدونة للإمام سحنون، فإذا كان الموطأ عمدة المذهب المالكي وبه اختص أهل المغرب والأندلس⁽²⁾، ولم يحفظ التاريخ مدونا ماثورا في الحديث والفقهاء يقرؤه الناس إلى اليوم أقدم من موطأ مالك ولهذا السبب وغيره اختصوا به وعكفوا عليه.

والإمام مالك في موطنه لم يكن غرضه جمع الأحاديث كما فعل أصحاب السنن من بعده⁽³⁾، وإنما هدفه جمع الفقه المدني فهو يذكر الأحاديث في الموضوع الفقهي الذي يجتهد فيه ثم عمل أهل المدينة المجمع عليه ثم رأي من التقى بهم من التابعين وأهل الفقه وآراء الصحابة الذين اختار والرأي المشهور بالمدينة، فإن لم يكن شيء من ذلك في المسألة التي بين يديه اجتهد رأيه على ضوء ما يعلم من الأحاديث والفتاوى ودون رأيه في ذلك⁽⁴⁾. فمثلا ورد في موطأ في باب ما جاء فيما يخاف من اللسان فقد اختار ملك من الآراء ما حدث بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما قال: "وحدثني مالك عن زيد ابن أسلم عن أبيه أن عمر ابن الخطاب دخل على أبو بكر الصديق

(1) عبد الواحد المراكشي ، المرجع السابق ، ص 131 .

(2) ابو زهرة : المرجع السابق ، ص 489.

(3) عبد القادر ، سلطاني : مظاهر التجديد الفقهي عند أبي بكر بن العربي ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، أصول الفقه ، جامعة أحمد بن بلة ، وهران ، 1439 هـ ، 2018 م ، ص 110.

(4) أبو عبد الله مالك ، ابن أنس : كتاب الموطأ ، إعداد : راتب عرموش ، دار النفائس: بيروت ، 1402 هـ ، 1982 م ، ص 699.

وهو يجذب لسانه فقال له عمر: مه غفر الله لك فقال أبو بكر إن هذا أوردني الموارد⁽¹⁾.

أما عن اجتهاد مالك قال يحيى سمعت مالك يقول في صبغ الشعر بالسواد: لم أسمع في ذلك شيئاً معلوماً، وغير ذلك من الصبغ أحب إلي قال وترك الصبغ كله واسع إن شاء الله، ليس على الناس في ذلك ضيق قال وسمعت مالك يقول في الحديث بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصبغ ولو صبغ رسول الله لأرسلت بذلك عائشة إلى عبد الرحمان ابن الأسود⁽²⁾.

لذلك نجد فئة من فقهاء المالكية بالغرب الإسلامي حصرت اهتمامها في كتاب الموطأ على اعتبار أنه أصل المذهب و أساسه وهي طائفة المنظرين للمذهب المالكي المهتمين بتأصيل قواعده وبناء الفروع على الأصول⁽³⁾، ونذكر من بين هؤلاء ممن لمعت أسماؤهم على عهد المرابطين أبو بكر ابن العربي (ت 543هـ) والذي سنتعرض لجهوده في الاعتناء بالموطأ ومنهجه في التعامل، معه لم ينقطع نفس الفقهاء في العناية بالموطأ فقد اهتمت به طائفة من الفقهاء خلال القرن الخامس الهجري ونذكر منهم: القنازعي (ت 413هـ)⁽⁴⁾، وابن الصفار القرطبي (ت 429هـ)⁽⁵⁾، في كتابه الموعب في شرح الموطأ، وكتاب التمهيد لابن عبد البر (ت

(1) أبو عبد الله مالك ، ابن أنس : كتاب الموطأ، المصدر السابق، ص 699 .

(2) نفسه : ص 677.

(3) عبد القادر، سلطاني : المرجع السابق ن ص 108 ، ينظر كذلك : أبو زهرة : المرجع السابق ، ص 192.

(4) هو عبد الرحمن بن مروان القنازعي القرطبي ، يكنى أبا المطرف ، ولد سنة 341هـ ، فقيه و محدث أندلسي اعتنى بالحديث النبوي ومنها الكتاب الموطأ للإمام مالك ابن أنس ، من تلامذته نذكر : يوسف بن عبد البر ، وقد روى عنه آخرون أمثال : الحميدي ، عياض ، ابن بشكوال ، توفي سنة 413هـ ، ينظر ترجمته: القنازعي: تفسير الموطأ ، تحقيق : عامر حسن الصبري ، وزارة الأوقاف: قطر ، ص ص ، 3 ، 28.

(5) هو يونس عبد الله ابن محمد بن مغيث المكنى ابن الصفار ، قاضي الجماعة بقرطبة ، روى عن أبي بكر محمد بن معاوية القرشي ، تقلد عدة مهام كالقضاء و الشورى و الوزارة ، روى عنه كبار العلماء كابن الحذاء وابن حزم و غيرهم توفي سنة 429هـ ، ينظر ترجمته: ابن بشكوال : الصلة ، ج 2 ، ص 684.

436هـ⁽¹⁾). واستمر هذا النفس في عهد المرابطين بالموطأ شرحاً واختصاراً، ونذكر منها المقتبس في شرح موطأ مالك لابن السيد البطلوسي (ت 521هـ) وتاج الحلية لابن يربوع الأشبيلي (ت 522هـ). وهناك بالمقابل فئة من فقهاء الفروع تحت منحى الدولة وأولوها عناية خاصة، والمدونة حسب المختصين بتاريخ المذهب هي عبارة عن أسئلة وجهها سحنون لعبد الرحمان بن القاسم مقارناً بما لديه من صحف أسد بن الفرات فأجاب ابن القاسم بما سمعه من مالك وإذا لم يجد قول لمالك في المسألة اجتهد رأيه وعموماً المدونة هي ثمرة جهود ثلاث من الأئمة مالك بإجاباته وابن القاسم بقياساته وزياداته وسحنون بتهذيبه وإضافاته⁽²⁾.

و أما عن ما أولاه الفقهاء من عناية بالمدونة فهذا ابن خلدون يقول: فكتب أهل إفريقية على المدونة ما شاء الله أن يكتبوا⁽³⁾. ويعد محمد ابن سحنون⁽⁴⁾ أول من تصدى لشرحها حيث شرح منها أربعة كتب⁽⁵⁾، أما على عهد المرابطين فقد اهتم الفقهاء بها فإذا كان عدد ما ألف من شروحات واختصارات حول المدونة اثنان وأربعون فقد كان نصيب الفقهاء على عهد المرابطين ثمانية مصنفات حول المدونة

(1) هو أبو عمر يوسف ابن عبد البر النميري ، إمام عصره ، لزم ابن الفرضي و أخذ عنه الكثير من علم الحديث ، من أشهر تأليفه : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، له بسطة في علم الحديث و الأثر وبصر بالفقه ، توفي 463هـ ، ينظر: الصلة ، ج2 ، ص 677.

(2) عمر ، الجيدي : محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي ، مطبعة النجاح :المغرب ، 1987،ص177.

(3) ابن خلدون : المصدر السابق ،ص422.

(4) هو محمد ابن سحنون ، إمام في الفقه و عالم بالأثر ، لم يكن بعصره أحق منه بفنون العلم ، و كان الغالب عليه الفقه و المناظرة ، قيل لعيسى ابن مسكين: من خير من رأيت في العلم ؟ فقال: محمد بن سحنون فهو الإمام ابن الإمام توفي 256هـ ، للمزيد ينظر: الديباج ، ص ، ص ، 333،335 .

(5) أبو زهرة: المرجع السابق ، ص ، 266.

ونذكر نماذج على ذلك: ابن خلف الطلمنكي (ت 429هـ)⁽¹⁾، ومروان البوني (ت 429هـ)⁽²⁾، وابن رشد الجد (ت 520هـ)، ومصنفه المقدمات الممهديات، والقاضي عياض (ت 544هـ) في مصنفه التنبیيات المستنبطة في شرح مشكلات المدونة والمختلطة.

2- منهج التيار الفروعى تجاه مصنفى الموطأ والمدونة:

رصد منهج التيار الفروعى للفقهاء المدرسة المالكية على عهد المرابطين اتجاه مصنفى الموطأ والمدونة دفعا للوقوف وتفحص مصنفات ثلاثة أعلام من كبار مالكية الغرب الإسلامى: أبو الوليد بن رشد (ت 520هـ)، وأبو بكر بن العربى (ت 543هـ)، والقاضى عياض (ت 544هـ).

أ- منهج أبى الوليد بن رشد (ت 520هـ): من خلال مصنفه المقدمات الممهديات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمهاة مسائلها المشكلات، هذا المصنف كما أشارت إليه محققه لا هو من كتب فروع الفقه العادىة ولا من كتب الأصول، وإنما هو بدع من التأليف يحتوى

(1) هو الفقيه والمحدث أبى عمر الطلمنكى من أهل طلمنكة، سكن قرطبة وسمع من ألقى، رحل الى المشرق فلقى جماعة الدمياطى وأبا القاسم الجوهري وغيرهم وغلب عليه القرآن والحديث له تأليف جليلة منها كتاب رجال الموطأ، ينظر ترجمته: ابن فرحون، الديباج، ص101.

(2) هو مروان بن محمد بن على الأسدى، أبو عبد الملك البونى، أصله من الأندلس، رحل منها ودخل القيروان وطاب العلم بها ثم استقر ببونه، سكنها ونسب إليها ومات بها، كان فقيها محدثا، مات قبل سنة 440هـ، ينظر ترجمته: الحميدى: جذوة المقتبس فى تاريخ علماء الأندلس، ج2، ط3، تحقيق: إبراهيم الأبيارى، دار الكتاب المصرى، 1410هـ، 1989م، ص546.

على دراسات وتأملات فقيه مالكي ضليع⁽¹⁾، وقفنا على جزء من هذا المصنف وحاولنا إبراز منهج ابن رشد العام وخلصنا على الملاحظات التالية:

- أثبت ابن رشد براعة في تبويب المصنف وكأنه يخاطبنا بمنجيتنا في وقتنا الحاضر (كتاب الصلاة، كتاب الصيام، كتاب الجنائز، ...)
- ينطلق ابن رشد من العام إلى الخاص، ونرى في المصنف أن ابن رشد يستعرض الباب والمسألة المراد الحديث عنها كموضوع الطهارة أو الوضوء ثم يعمل على التأسيس لها ثم تجده وبطريقة عجيبة يتدرج من العام إلى الخاص إلى أدق جزئيات، منهج رصين وترايط محكم⁽²⁾.

• أظهر ابن رشد في مصنفه مقدرة على التحليل والتفصيل والموصلة إلى الإفهام بروز ملكة النقد لدى الإمام مردها سعة الإطلاع وحمولته الكبيرة فتراه يورد الآراء في المسألة الواحدة ثم يعمل على تمحيصها والمقارنة بينها ثم الترجيح على ما صح لديه وللتدليل على سبق الإشارة إليه نورد المثال التالي في ترجيح ابن رشد في المسائل الفقهية: اختلاف الفقهاء في المصطلح الوارد في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم "إن غم عليكم فاقدروا له أم لا". يقول ابن رشد فقال مطرف ابن عبد الله بن الشخير أنه يعمل في خاصته على ذلك فهو قول الشافعي في رواية وذهب مالك في قوله عليه السلام في الحديث الثاني فأكملوا "العدد ثلاثين" مفسرا له وذهب غيره إلى أنه ناسخ له⁽³⁾. هنا نجد ابن رشد يظهر ترجيحه في المسألة يقول: والذي أقول في معنى التقدير المأمور به في الحديث إذا غم الهلال أن ينظر إلى ما قبل هذا الشهر الذي غم الهلال

(1) محمد بن أحمد ، ابن رشد: المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمهاة مسائلها المشكلات، ج1، ط1، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 1408هـ، 1988م، ص 6.

(2) للوقوف على هذه الفكرة ينظر: ابن رشد: المقدمات، ج1، ص 11.

(3) ابن رشد، المصدر السابق، ج3، ص 415.

عند آخره من الشهور، فان كان توالى منها شهران أو ثلاثة كاملة عمل على أن هذا الشهر ناقص فأصبح الناس صياماً⁽¹⁾.

• قوة الاستدلال عند الإمام ابن رشد ومنها ما ذكره في كتاب السلم وإجازة السلم في الحيوان والعروض وقوله: فمن الدليل على صحة قولنا في اجازة السلم في الحيوان والعروض أن الله تبارك وتعالى أباح البيع لعباده وأذن لهم فيه إذنا مطلقاً وإباحة عامة في غير ما آية من كتابه⁽²⁾. ثم يستعرض جل الآيات الواردة في البيع ثم تراه يبين أن أهل العلم قالوا بأنها آيات مجملة إلا قوله: "وأحل الله البيع و حرم الربا"، فإنها يصح الاحتجاج بها الجواز السلم في الحيوان والعروض⁽³⁾.

ب- منهج أبي بكر ابن العربي (ت 543هـ):

تتبعنا منهج أبي بكر بن العربي من خلال مصنفيه حول الموطأ وهما: "القبس"، و"المسالك". و أمام هذين المصنفين وقفت متسائلاً: ما الفرق بين المصنفين؟

الأصل هو القبس ثم كتاب المسالك الذي استوعب فيه أغلب ما ورد في القبس مبينا لمعانيها وموضحا لأحكامها⁽⁴⁾، ومن خلال تفحصنا للمصنفين وقفت على الملاحظات التالية:

• قوة الإستدلال عند ابن العربي وعنايته به وتوظيفه للفنون المختلفة كالحديث والفقهاء واللغة والأصول، حتى أن الطالب لا يحتاج إلى شيخ يفتح عليه معنى من معانيه⁽⁵⁾، وللتدليل على سلف ذكره نراه ولتأكيد وإيضاح مسألة فقهية ويستعرض

(1) ابن رشد، المصدر السابق، ج3، ص 415.

(2) نفسه، ج2، صص، 20، 21.

(3) نفسه ج 2 ص 20 .

(4) محمد بن عبد الله، ابن العربي: المسالك في شرح موطأ مالك، ج1، ط1، قراءة و تعليق: محمد بن الحسن السلماي، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 1428هـ، 2007م، ص 23.

(5) محمد بن احمد، بن رشد: البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، ج1، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 1408هـ، 1988م، ص30 .

الحديث ويبيدي رأيه في الاستناد ثم يستعرض أقوال من تقدمه في الحديث ثم يورد جملاً من الفوائد حول الحديث ضاربا بسهم مكانم اللغة⁽¹⁾.

• الميل إلى الجمع بين الأحاديث النبوية والآثار المروية فعلى سبيل المثال ورد في كتاب القبس عن مسألة أول جمعة فنجد ابن العربي يأتي بالنص النبوي ثم يتبعه بالآثار⁽²⁾، ومثال ذلك قال ابن العربي: واختلف الناس في أول جمعة فقبل جؤاثنى وقيل عند بني النبيت وقيل عند بني سالم بعد قدوم النبي (صلعم) والأشهر أن جمعت ببني النبيت، قال الرسول (صلعم): نحن الآخرون السابقون بيد أنه الكتاب من قبلنا أوتيناه من بعدهم فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فهدانا الله له والناس لنا فيه تبع اليهود غدا والنصارى بعد غد، وفي الآثار المأثورة أن جبريل صلوات الله عليه جاء النبي بمرآة صينية وفيها... فقال النبي (صلعم) ما هذا؟ قال الجمعة⁽³⁾.

ج- منهج القاضي عياض (ت 544هـ):

من خلال مصنفه حول المدونة وهو: التنبهات المستنبطة على كتب المدونة والمختلطة والمصنف كما يظهر من عنوانه شرح للمدونة حيث زواج فيه عياض بين الطريقة العراقية قياسا وتأصيلا والطريقة القروية ضبطا وتصحيحا⁽⁴⁾، ويمكن أن نبرزه في نقطتين وفق ما تمكن لنا:

محمد بن عبد الله: ابن العربي: كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن انس، ج1، ط1، تحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، محمد بن عبد الله: ابن العربي: كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن انس، ج1، ط1، تحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي: بيروت 1992. صص 87، 88. دار الغرب الإسلامي: بيروت 1992. صص 87، 88. (1)

(2) ابن العربي: كتاب القبس، المصدر السابق، ص 87.

(3) ابن رشد: البيان والتحصيل، المصدر السابق، ص 30

(4) البشير علي حمد، الترابي: القاضي عياض وجهوده في علمي الرواية والدراية، ط1، دار ابن حزم: لبنان،

1418هـ، 1997م

• يتجلى المنهج المقارن عند عياض ويظهر ذلك في المقارنة بين روايات المدونة وضبط ألفاظها، ومثال ذلك: في باب الوضوء والطهارة. يقول عياض: وأما المذي فالبذال المعجمة، وهو الماء الرقيق الخارج عند الملاعبة... وقوله في المذي يمذي: إن كان ذلك عن عذبة أو كان إنما يخرج منه المرة بعد المرة فليغسله⁽¹⁾، وبين الروايتين فرق فمن عبارته وبين الروايتين فرق يظهر المنهج المقارن.

• إدراجه آراء المذاهب الأخرى كأبي حنيفة ومثال ذلك قوله وإليه جنح أبو حنيفة وحكا بعض المتأخرين عن مالك⁽²⁾، وفي موضع آخر وقاله الأوزاعي وأحمد بن حنبل وإلا قولاً لأبي حنيفة فرأى مالك مراعاة الخلاف المعلوم ولم يلتفت إلى الشاذ⁽³⁾.

شككت السلطة السياسية في عهد المرابطين جدار حصين للمذهب لمالكي حيث مكنت له وبصورة محكمة و يظهر ذلك في مواضع عدة ففي رسالة وجهها تاشفين بن علي بن يوسف سنة 538هـ إلى أهل بلسنة ورد فيها: واعلموا رحمكم الله أن مدار الفتيا ومجرى الأحكام والشورى في الحضر والبداء على ما اتفق عليه السلف الصالح رحمهم الله من لا إنتصار على مذهب امام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن أنس⁽⁴⁾.

إن المدقق لهذا النص ليقف عند عبارة مدار الفتيا ومجرى الأحكام والشورى متسائلاً: من هو المتوكل بالفتوى ومن هم أهل الشورى وعلى أي أساس تكون الأحكام الشرعية؟... فقها الفروع هم الموكلون بكل هذه الأعمال؟ أمام استفحال أمر التيار الفروعى ظهر بالمقابل تيار مخالف تماماً للتيار الفروعى ومنهجه، فيا ترى ما هي

(1) عياض ابن موسى ، ابن عياض : التنبيهات المستتبطة على المدونة و المختلطة ، ج 1 ، ط 1 ، تحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب ، نجيوية: نواكشط ، 1433هـ ، 2012م ، ص ص 72 ، 73.

(2) المصدر نفسه ، ص 182.

(3) نفسه ، ص ص 287 ، 288.

(4) حسن على حسن: الحضارة الاسلامية في المغرب والاندلس، ط1، مكتبة الخانجي: مصر، 1980، ص، 465.

العوامل التي مكنت لهذا التيار من البروز على ساحة المدرسة المالكية؟ وما منهجه العام في ظل دائرة المذهب المالكي؟

ثانيا - عوامل التمكين لبروز التيار الأصولي:

على حسب ما اطلعنا عليه وقفنا على عاملين أساسيين ساهما في بروز التيار الأصولي على عهد المرابطين وهما:

• الاشتغال بفقهاء الفروع وأثره على بروز التيار الأصولي:

ازدهر سوق فقهاء الفروع على عهد دولة المرابطين فهم بطانة الأمير وأهل مشورته وخاصته تولوا القضاء باسم فقه الفروع (الرأي)، وكان القاضي من هؤلاء لا يقطع أمرا ولا يبيت حكمه في صغير من الأمور ولا كبير إلا بمحضر أربعة من الفقهاء⁽¹⁾، وباتت أمور المسلمين راجعة إليهم وأحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم وهم العارفين بأحكام الغنائم والخراج والجزية وغيرها من الأحكام الفقهية⁽²⁾، شكل الفقهاء على إثر ذلك طبقة خاصة⁽³⁾، إن هذه الصورة التي رسمها المؤرخون لفقهاء الفروع والتي تبرز مدى تغلغل هذا التيار وسيطرته على مناحي الحياة كان له أثر في بروز التيار الأصولي القائم في منهجه على الأثر والنظر موجها اهتمامه بمجالس العلم معتزلا مجالس السلطان وخطط الدولة⁽⁴⁾، في اعتقادي أن هذا التضييق والحصار المفروض أدى بالتيار الأصولي إلى إعلانهم صراحة منابذة التوجه الفروعوي وضرورة العودة إلى الكتاب والسنة النبوية.

(1) عبد الواحد، المراكشي: المصدر السابق ، ص 130.

(2) محمد الأمين، بلغيث: دولة المرابطين بالأندلس من مدينة السياسة إلى مدينة العلم ، ط1، دار الوعي: الجزائر ، 2001م ، ص 133.

(3) نفسه، 133.

(4) الصمدي: المرجع السابق، ج1، ص، 73.

فهذا ابن الطلاع القرطبي⁽¹⁾ وجهه نقده إلى سياسة المرابطين حيث تم عزله من منصب القضاء⁽²⁾، كما وجه نقده إلى فقهاء الفروع قائلا: لا يحل لمن تقلد الحكم من الناس أن يحكم إلا بما أمر الله عز وجل في كتابه أو ثبت عن رسوله صلى الله عليه وسلم أنه حكم به أو بما أجمع العلماء عليه أو بدليل من هذه الوجوه الثلاثة واتفق مالك وأبو حنيفة والشافعي رحمهم الله أنه لا يجوز لحاكم أن يحكم بين الناس حتى يكون عالما بالحديث والفقهاء مع عقل وورع⁽³⁾، وكذلك هو الشأن لمحمد بن عتاب فقد كان من كبار الفقهاء في الأندلس فقد مال إلى اتخاذ مذهب لنفسه يميل فيه إلى العمل والأثر إذا خالف ذلك مذهب مالك من غير أن يلزم غيره بها انتقاء الفتنة⁽⁴⁾، وما يؤكد ذلك قولهم عنه: كانت له اختيارات من أقاويل العلماء يأخذ بها لخاصة نفسه ولا يعد بها إلى غيره منها أنه كان يقرأ بفاتحة الكتاب في صلاة الجنائز على إثر التكبيرة الأولى للإحرام اتباعا في ذلك الحديث الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم⁽⁵⁾ وهذا خلاف جمهور المالكية القائل بالدعاء بعد التكبيرة الأولى.

انطلاقا مما سبق الوقوف عليه مع الفقهاء السابقين يمكننا القول بانفتاح التيار الأصولي على الحديث النبوي الشريف خلافا لما نجده مع التيار الفروع.

(1) هو الإمام محمد بن فرج بن الطلاع القرطبي ، مفتي الأندلس و محدثها ، ولد سنة 404هـ كان فقيها حافظا حاذقا بالفتوى مقدما في الشورى و في علل الشروط ، قولا للحق شديدا على المبتدعة ، توفي سنة 497هـ ، ينظر ترجمته: محمد بن فرج ، بن الطلاع : أفضية الرسول ، دار ابن الهيثم: القاهرة ، 1427هـ ، 2006م ، ص ، ص ، 5 ، 7 .

(2) الصمدي: المرجع السابق ، ج 1 ، ص 339 .

(3) ابن الطلاع: المرجع السابق ، ص 8 .

(4) الصمدي: المرجع السابق، ج1، ص 72 .

(5) ابن بشكوال: المصدر السابق ، ج 2 ، ص 348 .

1- انتعاش مدرسة فقه الحديث:

من العوامل التي أراها أنها ساهمت في انتعاش التيار الأصولي هو النضج واستيعاب مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي على عودها، و ذلك على إثر انفتاح طائفة من فقهاء المدرسة المالكية على الاهتمام بالفقه الأثري بصورة كبيرة مع القرن الخامس الهجري وإلى غاية القرن الثامن الهجري، ويتجلى لنا ذلك في:

• الإشتغال على موطأ الإمام مالك: عرف القرن الخامس والسادس الهجري اهتماما بمصنفات الحديث⁽¹⁾، وعلى رأسها الموطأ حيث عينت بهذا الأخير جماعة من الفقهاء تدريسياً وتصنيفاً وشرحاً بالعودة إلى كتب الفهارس التي تعود إلى زمن المرابطين كفهرسة بن عطية (ت 542هـ)، وفهرست القاضي عياض "الغنية"، يلاحظ مدى تداول الإشتغال بالموطأ من جهة التدريس فهذا بن عطية يقول عن والده أنه آواه غير مرة كتاب الموطأ لإمام دار الهجرة أبي عبد الله بن أنس رواية يحيى بن يحيى⁽²⁾، وهذا القاضي عياض يورد في شيخه محمد بن عيسى قائلاً: لازمته كثيراً للمناظرة في المدونة والموطأ⁽³⁾، وأما من جهة التصنيف والشرح فقد أولى فقهاء المالكية عناية بالموطأ في القرن الخامس الهجري ونذكر من هؤلاء الفنازعي (ت 419هـ)، وابن الخمار (ت 429هـ)، والتمهيد لابن عبد البر (ت 436هـ)، ومن المصنفات حول الموطأ زمن المرابطين (462-541هـ) نذكر: كتاب المقتبس من شرح موطأ مالك بن

(1) من المصنفات الحديثية التي تداولت في القرن الخامس و السادس الهجريين إضافة إلى الموطأ نجد صحيح البخاري و صحيح مسلم و سنن النسائي و الترمذي.

(2) عبد الحق، ابن عطية: فهرس ابن عطية ، ط2 ، تحقيق: محمد أبو الأحنان، دار الغرب الإسلامي ، 1983م ، ص 63.

(3) عياض بن موسى ، ابن عياض: الغنية ، ط1 ، تحقيق: ماهر زهير جرار ، دار الغرب الاسلامي: بيروت ، 1402هـ ، 1982 ، ص 28.

أنس للفقهاء ابن عبد الله بن محمد البطلوسي (ت 521هـ)⁽¹⁾، وكتاب تاج الحلية وسراج البغية لعبد الله بن أحمد بن يربوع (ت 522هـ)⁽²⁾، ومصنفي أبو بكر بن العربي (ت 543هـ): "القبس في شرح موطأ مالك بن أنس"، و"كتاب المسالك".

وفي اعتقادي أن هذا الإهتمام بالموطأ مرده أن أصحاب التيار الأصولي حاولوا إحداث نوع من التوازن على ساحة المدرسة المالكية بعد أن سيطرة التيار الفروعى عليها.

• الاشتغال على كتب الصحاح : صحيح البخاري (الجامع الصحيح) وصحيح مسلم والنسائي والترمذي. اهتم فقهاء المالكية بكتب الصحاح وعلى رأسها صحيح البخاري، وممن اهتم به زمن المرابطين أبو علي الغساني (ت 498هـ)⁽³⁾، حيث ألف كتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل، كما اهتم الفقهاء بصحيح مسلم هو الآخر، فهذا في شرح مسلم، أما سنن الترمذي فله كتاب عارضة الأحوزي في شروح جامع الترمذي. الفقيه محمد بن أحمد بن الحاج التجيبي (ت 529هـ)⁽⁴⁾، ألف كتاب الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسلم بن الحجاج، وعبد الله بن عيسى الشيباني السرقسطي

(1) عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي يكنى أبا محمد روى عن أخيه علي بن محمد كان عالما بالأدب واللغات ، ثقة و ضابط ألف كتب حسان منها كتاب في شرح الموطأ توفي 521 هـ ، ينظر: الصلة ج 1 ، ص 296.

(2) عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع بن سليمان ، يكنى أبا محمد ، كان حافظا للحديث و عله عارفا بأسماء رجاله و ثقافته يبصر المعدلين منه و المجرحين ضابطا لما كتبه ثقة فيما رواه توفي سنة 522 هـ ينظر: الصلة ج 1 ، ص 293.

(3) الحسين بن محمد بن احمد الغساني ، رئيس المحدثين بقرطبة يكنى أبا علي ويعرف بالجاني ، روى عن جماعة و كتب الحديث عنهم ، كان من كبار المحدثين و العلماء و المفسرين ، عني بالحديث و كتبه وروايته و ضبطه حيث صحح من الكتب ما لم يصححه غيره توفي سنة 498 هـ ، ينظر ترجمته: فهرس ابن عطية ، ص 83 84 85.

(4) محمد بن احمد بن خلف بن إبراهيم بن لب بن بيطر التجيبي ، يعرف بابن الحاج ، قاضي الجماعة بقرطبة، يكنى أبا عبد الله ، كانت له عناية بالحديث و الأثر جامعا لها مقيدا لما أشكل من معانيها ضابطا لأسماء رجالها له مؤلفات حسان منها الكتاب الكافي في بيان العلم و كتاب الفتاوى و النوازل ، توفي 527 هـ ، ينظر ترجمته: الصلة ، ج 2، ص 580.

(ت520هـ)⁽¹⁾ هو الآخر ألف كتاب حول صحيح مسلم ولم يكمله، أما القاضي عياض (ت 544هـ) فقد كان له تأليف حول فقه الحديث نذكر منها مؤلفه: "إكمال المعلم".

إن الإهتمام بالمصنفات الحديثة من قبل فقهاء المدرسة المالكية: (الموطأ، كتب الصحاح) كان له أثر على المنهج العام له، تجلى ذلك في صورة الإنفتاح التي نلاحظها في مصنفاتهم.

2- منهج التيار الأصولي: ابن الطلاع ومصنفه "أقضية الرسول صل الله عليه وسلم نموذجاً"

بداية مع نود الإشارة إلى التأليف إلى الداعي لتأليف هذا المصنف يقول ابن الطلاع الذي حملني على جمع هذا الكتاب أنني وجدت لأبي بكر بن شيبه صاحب المسند كتاباً من تصنيفه ترجمه بكتاب أقضية الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر فيه إلا أقضية قليلة وهو كتاب صغير فرأيت أن أتبع أقضيته⁽²⁾ تبركا بها ومحبة فيها⁽³⁾. أما عن محتوى الكتاب فقد ضمنه سبع كتب وردت كالتالي:

كتاب الجهاد، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب البيوع، كتاب الأقضية، كتاب الوصايا. وكل كتاب ضمنه أحكام فقهية للرسول صلى الله عليه وسلم والوقوف على كتاب أقضية الرسول وفي ثنايا المقدمة يتأتى لنا كشف المنهج العام لابن الطلاع (ت 497هـ) فهو يقول لا يحل لمن تقلد الحكم بين الناس أن يحكم ألا بما أمر به في كتابه أو ثبت عن رسوله وبما أجمع عليه العلماء والوقوف عند هذا الحديث لابن

(1) عبد الله بن عيسى الشيباني يكنى أبا محمد ، محدث حافظ يحفظ صحيح البخاري و سنن أبي داوود عن ظهر قلب وله اتساع في علم اللسان و حفظ اللغة ، أخذ نفسه باستظهار صحيح مسلم وله عليه تأليف حسن توفي سنة 530هـ ، ينظر ترجمته: الصلة، ج1 ، ص 295.

(2) ابن الطلاع: المصدر السابق ، ص 148.

(3) نفسه : ص، 148.

الطلاع نجده يحمل في طياته معاني وإشارات ورسائل لغيره من الفقهاء الذين سلكوا مسلك آخر بصفة عامة وبصفة خاصة إلا ولاة الأمر الذين أزالوا عن القضاء ولا عجب أن تصدر من الفقيه لابن الطلاع فالرجل كان صالحاً قولاً للحق غير هيبوب للأمراء⁽¹⁾.

إن الوقوف على كتاب أقضية الرسول وتفحصه بعناية والالمام بجميع ما ورد فيه من موضوعات تجلت لنا ملاحظات هامة بخصوص منهج ابن الطلاع والتي نوردها كالتالي:

• محاولة تأصيل الأحكام الشرعية و ربط الفقه الحديث سمة بارزة وردت عند ابن الطلاع فنجده يدعو إلى العودة إلى تأصيل الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية القرآن الكريم والحديث النبوي. ومنه ما ورد في كتاب من قوله: وأبدأ في ذلك بأقضيته صلى الله عليه وسلم في الدماء لما جاء في الحديث الصحيح ذكره مسلم وغيره⁽²⁾، مسجلاً بذلك انفتاحاً على المصنفات الحديثة إضافة إلى ما ورد في موطأ الإمام مالك محاولة تأصيل الأحكام الشرعية وربط الفقه الحديث سمة بارزة وردت عند ابن الطلاع فنجده يدعو إلى العودة إلى تأصيل الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية القرآن والحديث النبوي ومنه ما ورد في كتاب من قوله: وأبدأ في ذلك بأقضيته صلى الله عليه وسلم في الدماء لما جاء في الحديث الصحيح ذكره مسلم وغيره⁽³⁾ مسجلاً بذلك انفتاحاً على المصنفات الحديثة إضافة إلى ما ورد في موطأ الإمام مالك⁽⁴⁾.

(1) الصمدي، المرجع، السابق، ج1، ص98 .

(2) ابن الطلاع: المصدر السابق ، ص 7.

(3) ابن الطلاع: المصدر السابق ، ص 8.

(4) نفسه : ص ، 13.

• عرض الأحاديث النبوية واستنباط الأحكام الفقهية ويظهر هذا في مواضيع عديدة في الكتاب منها ما ورد في حكمه صلى الله عليه وسلم في من قتل أحد بحجر، حيث يورد ابن الطلاع ما ورد عند البخاري من حديث أنس بن مالك، ثم نجده يشير أن هذا الحديث يحوى من الفقه ويورده وللتدليل على هذا يقول ابن الطلاع: في هذا الحديث من الفقه أن يقتل القاتل بمثل ما قتل من حجر أو عصى أو خنق وهو قول مالك⁽¹⁾، وهناك نماذج من هذا الشكل في ثنايا الكتاب⁽²⁾، يذكر أقوال العلماء في الباب إجماعاً أو اختلافاً ويقارن بين النصوص الواردة في الموضوع فيرجح ما يرجحه ومثال ذلك ما ورد في الكتاب من حكم الرسول صلى الله عليه وسلم في طلاق الحائض يقول ابن الطلاع في الموطأ والبخاري ومسلم والنسائي عن أبي عمر ثم يأتي على ذكر الحديث ثم تراه يدرج على رواية للإمام الزهري ويورد مقال ثم يأتي لمصنف عبد الرزاق ثم يورد روايته ثم يعمل ابن الطلاع على المقارنة بين الروايات ثم يعمل على ترجيح في المسألة المشار إليها يرجح ابن الطلاع ما ورد عند البخاري ومسلم بقوله: والصحيح ما ذكره بخاري ومسلم في حديث أن النبي ألزم ابن عمر الطلقة الواحدة.

(1) ابن الطلاع : المصدر السابق، ص، ص، 21، 23.

(2) نفسه ، ص، ص، 76، 77.

الفصل الثاني:

الواقع الفقهي للمدرسة المالكية

في عصر الموحدين

أولاً: حركة الجمع عند الفقهاء المالكية على عهد الموحدين

ثانياً: الانفتاح على الفقه المقارن

قدر المدرسة المالكية أن تتعايش مع التجارب السياسية الطارئة والمتعددة التي حكمتها، ومن ضمن التجارب: تجربة المرابطين وتجربة الموحدين، فإذا كان الفصل الأول من هذه الدراسة قد رصدنا من خلاله الواقع الفقهي للمدرسة المالكية على عهد المرابطين، ووقفنا على إثرها على نقاط ارتأيناها ذات أهمية بمكان، فالفصل الثاني سنحاول من خلاله الوقوف ورصد الواقع الفقهي للمدرسة المالكية على عهد الموحدين. وك محاولة منا للولوج إلى واقع المدرسة، كان ارتكازنا بداية على مصنفين هما فهرسة ابن خير الاشبيلي⁽¹⁾، وبرنامج ابن أبي الربيع⁽²⁾، ورغم ضيق زوايا النظر في هذين المصنفين، إلا أنهما مكنانا من تحديد ملامح عام ونقطة بداية لرسم صورة عامة للواقع الفقهي للمدرسة على العهد الموحي، وهنا يتأتى لنا ان نتساءل عن الواقع الفقهي للمدرسة المالكية على عهد الموحدين.. أي دور للفقهاء؟ وأي جديد؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات وزعنا مقاربتنا على مبحثين اثنين:

(1) هو ابو بكر بن الخير بن عمر بن خليفة الأموي الاشبيلي، ولد سنة 502هـ ، عند ابن الأبار ، طلب العلم في وقت مبكر من حياته،حيث حمل العلم عن مشايخه الذين جاوزوا المائة كما اخذ عنه العديد من التلاميذ ، طلبه والي قرطبة لتولي الصلاة بجامعها سنة573هـ ،قال عنه ابن الزبير احد المقرئين والمحدثين المشهورين توفي سنة 575هـ ينظر ترجمته : ابن الخير الاشبيلي :فهرسة ابن الخير ، تحقيق : بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي : تونس ، 2009م ص ص06، 14.

(2) هو عبيد الله بن احمد بن عبيد الله بن محمد بن أبي الربيع ، ولد سنة 599هـ ، تردد ابن ابي الربيع على الشيوخ ولزم بعضهم ولم يزل كذلك حتى اشتد عوده ، ورسخت قدمه في العلم، جلس للتدريس ، في سن مبكرة ، درس علي ه العديد من التلاميذ ، وترك مصنفاً عدة توفي 688هـ، ينظر ترجمته : قاسم بن عبد الله ، بن شاط: برنامج شيوخ ابن أبي الربيع السبتي ،تعليق : العربي الدائر الفرياطي ، الرباط : المغرب ، 1432هـ ، 2011م ، ص ص 15، 38.

أولاً - حركة الجمع عند الفقهاء المالكية على عهد الموحدين:

حركة التأليف لدى لفقهاء مالكية الغرب الإسلامي في سيرورة منذ حضور الموطأ والمدونة، حيث ألفها حولها ما شاء الله أن يؤلفوا على حد قول ابن خلدون، والمتتبع لحركة التأليف على مستوى المدرسة المالكية يلاحظ التنوع في المصنفات داخل إطار المصنف الواحد ما بين مختصرات وشروحات وتعليقات دارت في فلك الموطأ والمدونة.

والجمع بين المصنفات من أشكال التأليف التي عرفت طريقها مبكرا عند الفقهاء المالكية، وللتدليل على ذلك نذكر:

- كتاب النوادر والزيادات، حيث يشير مؤلفه عن جمعه واختصار متفرق من فروع المذهب الأمهات يقول ابن أبي زيد: "رغبت فيه اختصا ما افترق من ذلك في أمهات الدواوين من تأليف المتعقبين، وذكرت أن ما في كتاب محمد بن المواز⁽¹⁾، والكتاب المستخرج من الاسمعة، والكتب المسماة المجموع⁽²⁾، والواضحة⁽³⁾".
- كتاب الجامع لمسائل المدونة والأمهات لابن يونس⁽⁴⁾ حيث يقول هذا الأخير عن محتوى الكتاب: أدخلت فيه مقدمات أبواب كتاب أبي محمد ابن أبي زيد ونقلت كثيرا ونقلت كثيرا من الزيادات من كتاب ابن المواز والمستخرجة⁽¹⁾.

(1) هو محمد بن إبراهيم بن زياد السكندري، المعروف بابن المواز، تفقه على كبار الفقهاء أمثال: ابن الماجشون، وابن عبد الحكم وروى عن ابن القاسم، يعد من كبار العلماء الراسخين في الفقه والفتيا وله كتاب مشهور الموازية توفي (269هـ) ،ينظر ترجمته: الديباج، ص، 332 .

(2) كتاب المجموعة لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبدوس الأندلسي (ت260)، يحوي عرضا لأصول المسائل الفقهية المالكية، والمجموعة هي خامس الدواوين المذهب المالكي، ينظر اصطلاح المذهب، ص

(3) ابن ابي زيد، النوادر والزيادات، ص، 140 .

(4) هو محمد بن عبد الله بن يونس من كبار الفقهاء في المذهب المالكي، سمع من فطاحل العلماء أمثال: القابسي، استوطن القيروان وحصلت له بها رياسة العلم ثم رحل الى المشرق فحصل له علم كبير على أيدي كبار

من خلال الوقوف على هذين المصنفين سجلنا ملاحظتين:

• عملية الجمع عند ابن أبي زيد وابن يونس بين بعض الأمهات والتي أنتجت النوادر والزيادات، وكذلك كتاب الجامع كانت وراءه دوافع علمية وهو ما صرح به أصحابهما⁽²⁾.

• عملية الجمع تمت في حدود مصنفات من نفس التوجه (الفقه الفروع).

إذا كانت ميزة الجمع بين المصنفات قبل عصر الموحدين هو جمع مصنفات من نفس التوجه فإن عصر الموحدين عرف جمعا بين مصنفات لتوجهين مختلفين (فروع وأصول)، مع العلم أنهما يخدمان النص نفسه⁽³⁾، وهو ما أشارت إليه كتب التراجم.

ألف فقهاء المالكية خلال القرن الخامس الهجري مصنفين في غاية الأهمية حول كتاب الموطأ هما المنتقى للباقي (ت 474هـ)، والاستنكار لابن عبد البر (ت 463هـ)، ورغم ان المصنفين يخدمان النص نفسه، لكن بنفسين مختلفين، ومن زاويتي نظر متباينتين، ليأتي القرن السادس الهجري حيث سيشغل بعض الفقهاء على الجمع بين هذين المصنفين، ويعد الفقيه علي بن عبد الله اللمائي⁽⁴⁾ هو أول من قام بالجمع

الفقهاء أمثال الباقلاني ومن أشهر تأليفه الجامع لمسائل المدونة توفي : 430هـ ينظر ترجمته : الجامع لمسائل المدونة، ص، 72، 73 .

(1) محمد بن عبد الله، بن يونس: الجامع لمسائل المدونة ، ج1، ط1، إعداد عبد الله محمد الأنصاري ، دار الفكر : بيروت ، 1434هـ، 2013م ص، 2.

(2) ينظر : النوادر والزيادات ، ص، 9، الجامع لمسائل المدونة ، ص، 2.

(3) قصد بعبارة نفس النص : هو نص الموطأ لمالك بن انس .

(4) هو علي بن عبد الله بن داوود اللمائي ، المكنى أبو الحسن والمعروف بالمالطي القيرواني، نزيل المرية سمع بها على أبي علي كتاب اختصار الطريق لابن الأعرابي ، كان فقيها مشاورا متقنا وله جمع بين المنتقى والاستنكار وشرحا سماه زهر الحقائق ، توفي 537هـ، ينظر ترجمته : ابن الأبار : معجم أصحاب الصديقي ، ط1، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب المصري القاهرة ، 1410هـ ، 1989م ، ص، 289.

بين هذين المصنفين، لكن جمعه لم يلق الشهرة التي عرفها كتابا: الأنوار لابن زرقون⁽¹⁾، والمختار لليفرني⁽²⁾.

1- دواعي الجمع بين الفروع والأصول:

سنقف في هذا المطلب على دواعي الجمع بين الفروع والأصول وذلك لفقيهين لابن زرقون واليفرني في جمعهما بين مصنفى المنتقى للباقي والاستنكار لابن عبد البر. ابن زرقون في كتاب الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستنكار، واليفرني في كتابه المختار في الجمع بين المنتقى والاستنكار. ومن خلال وقوفنا على مراجع استوقفنا ثلاث نقاط رأيناها بالأهمية بمكان في دواعي الجمع التي قام بها هؤلاء والتي نوردها كالتالي:

• الداعي المنهجي: يمكن أن نعتبر الداعي المنهجي كان وراء عملية الجمع بين المنتقى والاستنكار، شفيعنا في ذلك ما ورد عند ابن عبد الملك في قوله عن ابن زرقون: "واختصر المنتقى للباقي أنبل اختصار وجمع بين استنكار ابن عبد البر وتمم فيه ما رأيت تتميمه واستدرك ما اقتضى نظره استدراكه ونبه على مواضع يجب التنبيه عليها"⁽³⁾.

• تستوقفنا العبارة الأخيرة والتي تثير أمامنا فرضية القول إن ابن زرقون وقبل عملية الجمع بين المصنفين كان أدري بمنه ومحتوى المصنفين ولا محالة أدرك ما

(1) هو محمد بن سعيد بن احمد المعروف بن زرقون ، هذا اللقب الأخير أطلق على جده ، سمع ابن زرقون من أبيه وأبي عمران بن أبي تليد ، والقاضي عياض ، كان حافظا للفقہ مبرزاً فيه يعرف له ابوبكر بن الجد ، من توا ليفه : الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستنكار توفي 586هـ ، ينظر ترجمته : التكملة ج2، ص64. الديباج، 380، الذيل والتكملة ، ج4، 223 .

(2) هو محمد بن عبد الحق بن سليمان اليعمري ، ندومي الأصل نروى ببلده تفقه على يد كبار الفقهاء ببلده وغيرها كفاس ومراكش عن أبي بكر بن الجد ، كان رواية للحديث فقيها حافظا متكلما متفنا في علوم حمة وله مصنفات كثيرة أحفلها : المختار في الجمع بين المنتقى والاستنكار ، توفي 525هـ ، ينظر ترجمته : الذيل والتكملة ، ج5 ، ص ص 209، 210.

(3) ابن عبد الملك :المصدر السابق ،ص، 222.

يعوز كل مصنف على حدا فكتاب المنتقى اقصر فيه الباجي على شرح الموطأ على أبواب الفقه دون اكرات بالأسانيد والرواة وغلب الجانب الفقهي على جانب الحديث فأطال في ذكر المسائل على مذهب مالك وأصحابه وأكثر من تفريع المسائل والفتاوى ونقل كثيرا عن شيوخه المتقدمين⁽¹⁾.

أما كتاب الاستنكار فقد ذكر فيه ابن عبد البر كل ما ورد عن أقوال الصحابة والتابعين حول كل حديث بعد ذكره لأقوال مالك وأصحابه فأقوال سائر فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار ثم المتون والأسانيد مبينا درجة الحديث ومنزلة رواته محيلا على مصادره التي اعتمدها وعموما فقد توسع ابن عبد البر في ذكر مذاهب علماء الأمصار⁽²⁾.

من هنا يتبين ذكاء ابن زرقون واليفرني في عملية الجمع فالمصنفين كل منهما يكمل الآخر؛ نفس عقلي عند الباجي ونفس اثري عند ابن عبد البر⁽³⁾، هو جمع من شأنه ان يسد عوز كل مصنف.

• عمل الحكام الموحدون على رسم سياسة علمية تقوم أساسا على الرجوع إلى أصول الأدلة الشرعية والعمل بالأثر والاجتهاد سعيا منهم في محاولة التأصيل لفقه جديد.

وهناك ملامح عديدة على ذلك نذكر ما نقله عبد الواحد المراكشي عن الحوار الدائر بين الخليفة الموحد يوسف بن عبد المؤمن والفقهاء أبي بكر بن الجدي، فقد دخل

(1) سميرة ، عبدو : منهج المقارنة الفقهية عند ابن عبد البر من خلال كتاب الاستنكار ، اطروحة دكتوراه ، فقه وأصول ، جامعة الحاج لخضر : باتنة ، 2010، 2009م، صص، 26، 25.

(2) المرجع نفسه ، ص ص، 24، 23.

(3) لخضر، بولطيف : تصنيف مالكية الغرب الإسلامي في الجمع بين المنتقى والاستنكار بين دواعي الممالأة السياسية وجهود التأصيل المذهبي ، ضمن فعاليات الملتقى الدولي " جهود علماء المالكية في خدمة السنة النبوية وقضاياها المعاصرة ، كلية العلوم الإنسانية ، قسم الشريعة، المسيلة ، 1440هـ ، 2018م .

الفقيه أبو بكر على الخليفة ووجد بين يديه كتاب ابن يونس في الفقه فقال: ارأيت يا أبا بكر المسألة فيها أربعة أو خمسة أقوال فقال أبا بكر فرحت أبين له فقطع كلامي وقال ليس إلا الثلاثة: المصحف وسنن أبي داوود أو هذا وأشار إلى السيف⁽¹⁾.
وقد أكد على هذه السياسة يعقوب المنصور الموحدي فقد اصدر أوامره برفض فروع الفقه وان لا يفتي العلماء إلا بالكتاب والسنة ولا يقلد أحدا من الأئمة المجتهدين، بل تكون أحكامهم بما يؤدي إليه اجتهادهم من استنباطهم القضايا من الكتاب والحديث والقياس⁽²⁾.

يفهم من النصين السابقين أن الموحدين عملوا على ترسيم سياسة علمية تدعو إلى بناء مصادر جديدة في الفقه، والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: هل بالإمكان القول ان ما أقدم عليه ثلة من فقهاء المالكية في الجمع بين المصنفات وهو عمل ابن زرقون واليفرني في "الأنوار" "والمختار" يندرج في إطار السياسة العلمية التي رسمها الموحدين في تأصيل الفقه؟

بناء على ما ورد عند ابن عبد الملك وابن فرحون في ترجمتهم لابن زرقون، يمكن القول أن عملية الجمع جاءت في سياق السياسة العلمية التي أرادها الموحدين فهم يصرحون بان ابن زرقون قد أقدم على جمع آخر بين مصنفين أثريين جمع فيه بين سنن أبي داوود وسنن الترمذي⁽³⁾. فيا ترى هل يمكن التعويل على ما ورد عند ابن عبد الملك وابن فرحون في تعميم حكمنا على ان هذا الجمع جاء في سياق السياسة العلمية الموحدية؟

(1) عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص، 185.

(2) احمد بن محمد: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج7، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر:

بيروت، 1398هـ، 1978م، ص، 11.

(3) عبد الملك: المصدر السابق، ص، 379.

كل ما سبق ذكره بناء على ما تحصلنا عليه من معطيات حول ابن زرقون، أما الجمع بخصوص كتاب المختار ونظرا لغياب العديد من المعطيات لا يمكن إثبات أو نفي ذلك.

نوه أستاذنا إلى فكرة الممالة السياسة التي اتخذها بعض الفقهاء المالكية ومنهم ابن زرقون واليفرني مع السلطة الموحدية في عملية الجمع بين المنتقى والاستدكار وفي اعتقادنا أن الممالة السياسة نتجت بحكم موقع الفقيهين داخل الهيكل التنفيذي وهو تولي منصب القضاء لكل منهما على هذا العهد فابن زرقون استقضى بشلب ولبله وسبته، وحمدت سيرته⁽¹⁾، والحال نفسه مع اليفرني الذي استقضى ببلده فحمدت سيرته وعرف بالعدل والجزالة⁽²⁾.

من جهة أخرى يطلعنا ابن الزبير أن الفقيه اليفرني كان ذا حظوة من الملوك بقوله: كان له اختصاص بالملوك وقرب لديهم⁽³⁾. مع وجود هاتين القرينتين يمكننا القول إن دافع الممالة السياسية كان له حضور عند الفقيهين، وإن صح استنتاجنا فالممالة كانت في حقيقة الأمر غطاء اتخذه الفقيهين لتحقيق أهداف أخرى وخاصة اليفرني الذي تصوره بعض الأبحاث انه من جملة علماء المغرب الأوسط المدافعين على المذهب المالكي ما يؤكد ذلك مؤلفاته الفقهية الأخرى التي تؤكد منحاه الفقهي المالكي⁽⁴⁾.

(1) ابن عبد الملك : المصدر السابق ،ص،223 .

(2) نفسه :ص ص،209، 210.

(3) احمد إبراهيم : ابن الزبير :صلة الصلة ج3، تحقيق : شريف أبو العلا العدوي ،مكتبة الثقافة : القاهرة، 1429هـ،2008،ص12.

(4) علي، عشي : "محنة المذهب المالكي ومرجعياته خلال الفترة الموحدية او الصراع الظاهري المالكي بين الحقيقة والخيال ،المعيار ، العدد36، كلية أصول الدين: قسنطينة،1439هـ2018م ،ص ص277، 299.

2- أهداف الجمع بين الفروع والأصول:

انطلاقاً مما سبق الإشارة إليه يمكن ان نقف على أهداف الجمع بين الفروع والأصول من خلال النقاط التالية:

- لعب هذا الجمع دوراً بارزاً في صمود المذهب المالكي بما احتوته وتضمنته هاته المصنفات من آراء فقهية، نصر من خلالها مؤلفها المذهب المالكي، فالفقهاء المالكية تعاملوا مع حالة التضيق وضغوط الموحدين بنكاء، فحول بعضهم طريقة تأليفه إلى طريقة يرضاها الموحدون والتي ضمنوها آراء مذهبهم⁽¹⁾.
- الجمع بين الفروع والأصول جمع مقصود من قبل الفقهاء المالكية، والجمع ظل وفيما للسياق الفقهي الفروع الذي حاربه الموحدون⁽²⁾.
- هدف الفقهاء من هذا الجمع هو إدراج آرائهم بحيث يلقوها بتؤدة وتأن، يشعر بها القارئ في ثنايا كتبهم⁽³⁾.

(1) يونس، بحري : الفقه المالكي في عصر الموحدين ،مكتبة ماجيستر ،تاريخ وحضارة ،جامعة الجزائر ،1432هـ ، 2011م ،ص132.

(2) لخضر بولطيف: المداخلة السابقة .

(3)

ثانيا - الانفتاح على الفقه المقارن:

قبل الولوج إلى حيثيات انفتاح المدرسة المالكية على الفقه المقارن، وجب علينا الوقوف على مصطلح الفقه المقارن وما يتعلق به.

1- تعريف الفقه المقارن:

أ- لغة: فهم الشيء، قال تعالى: "ليتفقها في الدين"⁽¹⁾.

ب- اصطلاحا: هو العلم بالإحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، فالعلم هو الإدراك والمعرفة، والإحكام هي خطاب الله في أفعال المكلفين اقتضاء وتخييرا أو وضعاء، والشرعية: أي الإحكام التي تتوقف على الشرع، والعملية إي الإحكام التي تقتضي عملا⁽²⁾.

ج- الفقه المقارن في معناه الاصطلاحي: هو دراسة الآراء الفقهية المختلفة في المسألة الواحدة مع مستنداتها من الأدلة الشرعية وتقويمها، بيان ما لها وما عليه بمناقشة وإقامة الموازنة بينهما تصلا إلى معرفة الراجح منها أو الجمع بينهما، أو الإتيان برأي جديد أرجح دليلا منها وبذلك تتحقق نقاط الاتفاق بين الآراء والمذاهب وتحدد نقاط الاختلاف ويكشف عما هو خلاف صوري أو شكلي مع بيان الأسس والأصول والقواعد التي أنبنى عليها كل قول⁽³⁾. تشير كتابات المؤرخين إلى علم الخلاف كما ورد عند ابن خلدون الذي اثني على هذا العلم بقوله: وهو لعمرى علم

(1) سورة التوبة : الآية رقم 122.

(2) محمد ، الزحيلي : " الفقه المقارن وارتباطه بتطور العلوم الفقهية خلال القرن الخامس الهجري" ضمن فعاليات ندوة تطور العلوم الفقهية خلال القرن الخمس الهجري ،وزارة الأوقاف ،عمان ،25، 27محرم 1426، 2005 .

(3) المرجع نفسه .

جليل الفائدة في معرفة مآخذ الأئمة وأدلتهم ومران المطالعين له على الاستدلال فينا يرمون الاستدلال عليه⁽¹⁾.

وفي إشارتنا لعلم الخلاف فهل يمكن القول بتطابق المصطلحين أي الفقه المقارن - علم الخلاف - من حيث المعنى ويخدمان نفس الهدف؟ لا يمكن القول بذلك لأنهما وإن كانا يلتقيان في أمور: كعرض الآراء الفقهية المختلفة والموازنة بينهما وتقرير الحجج، ويفترقان من حيث المنهج والطريقة والهدف والغية فالخلافي المقارن يعتمد النظر والرأي وليتقيد بالمشهد وهدفه معرفة الصواب وإدراك الحقيقة مجردة ووظيفته وظيفة القاضي الحاكم⁽²⁾.

أما الخلافي المقلد يسلك طريقة أمامه وينهج نهجه، وليس له من هدف إلا المناصرة والمدافعة ووظيفته وظيفة محام يضع نفسه طرفا في الدعوى للدفاع عن من يتوكل عنه ولا يهمه بعد ذلك ان يكون موكله قريبا من الواقع أو بعيدا عنه⁽³⁾.

2- دواعي انفتاح المدرسة المالكية على الفقه المقارن:

انطلاقا مما توفر لنا من مادة علمية، وقفنا على عاملين أساسيين في انفتاح المدرسة المالكية على الفقه المقارن:

أ- أثر علم الخلاف الفقهي التقليدي:

إذا كان علم الخلاف الفقهي التقليدي هو علم يقتدر به الخلافي على المدافعة عن مشهد إمامه⁽⁴⁾ فطرائق المدافعة قد صورها ابن خلدون بقوله: وجرت بينهم

(1) ابن خلدون : المصدر السابق ،ص،422.

(2) محمد بن عمر ،ابن الفخار : الانتصار لأهل المدينة، تحقيق : محمد التمساني ، مركز الدراسات :المغرب ، 1430 هـ ،2009م، ص20.

(3) نفسه ،ص،20.

(4) نفسه ،ص،20.

المناظرات في تصحيح كل منهم مذهب إمامه تجري على أصول صحيحة، وطرائق قويمية يحتج بها، كل على صفة مذهبه الذي قلده وتمسك به وأجريت في مسائل الشريعة كلها وفي كل باب من أبواب الفقه⁽¹⁾، وكان من نتائج هذه المناظرات في نظر ابن خلدون بيان مآخذ هؤلاء الأئمة ومثارات اختلافهم ومواقع اختلافهم وصاحب الخلافات يحتاج إليها ليحفظها من أن يهدمها المخالف بأدلتها⁽²⁾.

يظهر من كلام الباحثين أن هدف الخلاف الفقهي التقليدي في الماضي هو ما أشار إليه ابن خلدون والذي نتج عنه كثير من العصبية المذهبية والتشدد والتمسك بما جاء به الإمام والتشكيك بأقوال المذاهب الأخرى لكن رغم هذا فقد خرج عن هذا السبيل ممن يلزم الحق ويرجح بالدليل الأقوى⁽³⁾ كابن رشد الحفيد⁽⁴⁾، وابن جزري⁽⁵⁾.

ب- البحث عن الحق ومعرفة الصواب في الآراء المختلف فيها:

يعد البحث عن الحق ومعرفة الصواب وما قصده الشرع هدف فقهاء الشرع إلا من شذ، هذا الدافع كان وراء توجه فقهاء مالكية الغرب الإسلامي نحو الفقه المقارن أو الفقه العالي، فابن رشد الحفيد (ت 595هـ) على سبيل المثال في كتابه بداية المجتهد

(1) ابن خلدون: المصدر السابق، ص 428.

(2) نفسه: ص 428.

(3) فريدة، حايدي: "أثر الفقه المقارن في مؤلفات المالكية"، مجلة الدراسات الفقهية والقضائية (الوادي)، العدد، 2015م، ص 80.

(4) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد، ولد سنة 520هـ، حدث عن أبيه بن القاسم: أبيه وابن بشكوال وأبي جعفر بن عبد العزيز وغيرهم قال عنه ابن الزبير: كان من أهل العلم والتفنن، أخذ العربية عن ابن سمجون والطب عن ابن جريول البلنسي، أخذ الناس عنه واعتمده، له تواليف عديدة أهمها بداية المجتهد، وكتاب فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال توفي 595هـ، ينظر ترجمته: الذيل والتكملة، ج 4، ص 22، ص 33.

(5) يكنى أبا القاسم، فقيه وحافظ، مشغول بفنون العلم والعكوف عليها من عربية وأصول وقرآيات حافظ للتفسير تولى الخطابة بالمسجد العظيم ببلد غرناطة، ألف الكثير في فنون شتى منها كتاب القوانين الفقهية وتقريب الوصول توفي شهيدا 741هـ. ينظر ترجمته: الديباج، ص 388، ص 389.

لزم الحياد في عرض الآراء وربطها بادلتها⁽¹⁾، ولاشك في أن ابن رشد كان يهدف من وراء معرفة الحق والصواب في الرأى المختلف فيها وذلك بالنظر في أسباب الخلاف وهذا ما قاده إلى الترجيح في كثير من الأحيان فلم يتعصب للمالكية ولا دافع عنهم بل تعصب للحق وبينه بادلته النقلية والعقلية⁽²⁾.

بهذا الهمل الذي أقدم عليه ابن رشد الحفيد في موسوعته بداية المجتهد يكون بذلك قد فتح باب الاجتهاد من جديد للمالكية وغيرها ودعا إليه بالدعوة الى الاطلاع على أدلة المذاهب ومناقشتها والرد عليها وان أمكن إبداء الراجح منها⁽³⁾.

أصل ابن رشد لشيء مهم في الفقه الإسلامي في انه لا حرج للاختلاف والتغاير فهو حق ولكن إتباع الدليل أولى إذا ظهر وتبين ،كما أصل لشيء مهم وهو ضرورة التعليل والنظر في الأسباب وما الى ذلك من لمعرفة الحكمة والمصلحة من التشريع⁽⁴⁾.

3- نماذج من المشتغلين بالفقه المقارن:

أ- الفقه المقارن عند ابن رشد(ت595هـ) منهجه ونماذج من كتابه "بداية

المجتهد":

في إطار المنهج العام لابن رشد وانطلاقا من مقدمة كتابه بداية المجتهد يمكن الوقوف على حيثية من حيثيات منهجه فابن رشد عمل في مقدمته على رسم صورة عامة للقارئ على الأحكام الشرعية ثم يعمل على ضبط أسباب اختلاف فقهاء الأمصار والذي حصره في ستة نقاط⁽⁵⁾، من هذا ابن رشد يمسك بيد المتفقه إلى طريق

(1) حايذ : المرجع السابق، ص،94 .

(2) نفسه :ص،94.

(3) نفسه :ص،94.

(4) نفسه :ص،94.

(5) محمد بن، احمد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد،ج1، ط1، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، مكتبة ابن

تيمية: القاهرة: 1415هـ، ص ص، 25، 27 .

الصواب وتجنباً للتبنيهِ وذلك بتحديد المعالم التي من شأنها أن تقودهم إلى الاجتهاد بسبب نقاط الخلاف التي أوردها -بين ابن رشد وكتاب الاختلاف أمثال عبد الوهاب البغدادي⁽¹⁾- في مصنفه الإشراف على مسائل الخلاف، وكتاب الاستنكار لابن عبد البر، قاسم مشترك في معالجة الموضوعات فهو يذكر المسألة المختلف فيها ثم يذكر آراء مختلف العلماء ودلائل كل منهم وفي أحيان كثيرة يقصر الأمر على ترجيح رأي لرأي والحال نفسه عند عبد الوهاب⁽²⁾ وابن عبد البر⁽³⁾.

مثال ذلك في مسألة: وقت الظهر فقد أوردها بن رشد في قوله: اتفقا على ان وقت الظهر لا تجوز مثله وهو الزوال... واختلفوا في موضعين في آخر وقتها الموسع وفي وقتها المرغب فيه فإما آخر وقتها الموسع فقال مالك والشافعي وأبو ثور وداود هو ان يكون ظل كل شيء مثله وقال أبي حنيفة: آخر الوقت ان يكون ظل كل شيء مثليه⁽⁴⁾ تميز ابن رشد في منهجه في إطار كتابه بداية المجتهد عن باقي كتب الاختلاف في أمرين:

• تحديد جوامع الباب ورؤوس مسائل الاتفاق والاختلاف في البداية فمثلا في باب معرفة الأوقات المأمور بها في الصلاة حيث يقول: اتفق المسلمون على ان

(1) هو القاضي ابو محمد ، احد أئمة المذهب ، حسن النظر جيد العبارة نظارا ناصر للمذهب ،تقّة حجة ،نسيج وحده فريد عصره ،سمع من الابھري وحدث عنه وأجازه ألف في المذهب والخلاف والأصول منها :عيون المسائل والإشراف على مسائل الخلاف توفي 422ھ .ينظر ترجمته : الديباج ، ص ،

(2) عبد الوهاب بن علي ، البغدادي : الإشراف كلى نكت مسائل الخلاف ،ج1،ط1، تقديم :ابو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ،دار ابن القيم : الرياض ،1429ھ، 2008 م،ص ص206،203.

(3) يوسف بن عبد الله ، ابن عبد البر: الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار ،ج1،ط1، خريج : عبد المعطي امين قلعجي ، دار قتيبة : بيروت ،1414ھ،1993،ص 190.

(4) ابن رشد : بداية المجتهد ، ص،231.

الصلوات الخمس أوقات خمسا هي شرط في صحة الصلاة، وان منها أوقات توسعة واختلفوا في حدود أوقات التوسعة والفصيصة(1).

• محاولة التعميد للاختلاف او إيضاح أسبابه استنادا إلى العلل الستة التي ذكرها في مقدمته وللتدليل على ذلك ما ورد في كتابه في مسألة غسل اليدين فبعد تقديم ابن رشد أسباب الخلاف نراه يعمل على وضع قاعدة ومنها في المسألة قوله: وقد قال قوم ان الغاية اذا كانت من جنس ذي الغية دخلت فيه وان لم تكن من جنسه لم تدخل فيه(2).

قال احد الباحثين(3) تتبعت أكثر أبواب (بداية المجتهد) فوجدت أن ابن رشد يصمت في ستين بالمائة من الحالات، ويفضل آراء آخرين على رأي مالك، ويورد آراء مستقلة لنفسه في مائة بالمائة من الحالات(4).

ب- الفقه المقارن عند ابن جزي(ت714هـ)، منهجه ونماذج من كتابه "القوانين الفقهية":

على غرار ابن رشد نجد ابن جزيء الغرناطي، هو الآخر أحد الفقهاء المالكية ممن اهتموا بالفقه المقارن، ولرصد منهجه وجب علينا الوقوف عند كتابه القوانين الفقهية لاستخلاص بعض معالم منهجه والتي قيدناه في النقاط التالية:

• الانفتاح على المذاهب الأخرى يقرر هذا ما صرح به في مقدمة كتابه: فان كل واحد منهم مجتهد في دين الله، ومذاهبهم طرق موصلة إلى الله(5) هذا من جهة وما

(1) نفسه، ص231.

(2) ابن رشد : بداية المجتهد ، ص، 231.

(3) رضوان ، السيد : "ابن رشد واختلاف الفقهاء"، <http://hikmaorge> ، 18 . 3 . 2016 ، 10 ماي 2019 .

(4) رضوان ، السيد : المرجع السابق.

(5) محمد بن احمد ، ابن جزي : القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية ، ط1، تحقيق : ماجد الحموي : ابن حزم : بيروت ، 1434هـ ، 2013م ، ص

ورد في ثنايا كتابه كنماذج عملية من جهة أخرى، والانفتاح الذي سار نحوه ابن جزيء لم يقتصر على المذاهب الأربعة بل تعداه إلى مذاهب أخرى وحتى الظاهرية يقول ابن جزيء: وربما نهبت على مذهب غيرهم يقصد الأئمة الأربعة من أئمة المسلمين كسفيان الثوري⁽¹⁾، والحسن البصري⁽²⁾، وإمام الظاهرية⁽³⁾، وقد أكثرنا من نقل مذهبه⁽⁴⁾. وفي ثنايا الكتاب تجد عديد الأمثلة عن عرض اقوال الظاهرية بجانب آراء المذاهب الأخرى فعلى سبيل المثال ما جاء في مسألة غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء؛ فمسنون عند الثلاثة لكل متوضئ أو مغتسل طاهر اليدين من النجاسة وأوجبه الظاهرية عند القيام من النوم ويشير في موضع آخر وفي فضائل الوضوء حيث قال فست الأولى: السواك قبل وأوجبه الظاهرية⁽⁵⁾.

• يكتفي ابن جزيء في مصنفه باستعراض آراء الفقهاء على مستوى المذاهب كل على حدة، غير مشير إلى أسباب الخلاف كما هو الحال عند ابن رشد ولا إلى تغليب رأي مذهب على مذهب آخر، وفي هذا الإطار نسوق المثال التالي عن أوقات الصلوات يقول: الأفضل عند الشافعي تقديم الصلوات في أول الوقت إلا الظهر في شدة الحر والأفضل عند أبي حنيفة تأخيرها إلى آخر الوقت إلا المغرب وأما في

(1) هو ابو عبدا لله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب ، إمام في الحديث وغيره من العلوم وأحد الأئمة المجتهدين قال عنه بشر بن الحارث : كان سفيان الثوري : كان العلم بين عينيه يأخذ ما يريد ويترك ما يريد ، ولد سنة 97هـ وتوفي 161هـ ، ينظر ترجمته : ابن خلكان : ج2 ، صص 386 ، 391.

(2) هو ابو سعيد الحسن بن ابي الحسن يسار البصري ، كان من سادات التابعين وكبرائهم جمع بين العلم والزهد. تفقه على سفيان الثوري ومالك رضي الله عنهما روى عنه الموطأ وكان كثير الانقطاع ممحبا للخلوة شديد التورع توفي 181هـ ينظر : ابن خلكان ، ج3، صص 32، 33.

(3) إمام الظاهرية داوود بن علي الإمام المشهور بالظاهري، كان من أكثر المتعصبين للإمام الشافعي توفي سنة (270هـ) ، ينظر ترجمته : ابن خلكان ، ج1، صص، 255، 257.

(4) ابن جزيء : المصر السابق ، ص، 7.

(5) نفسه : ص ، 20.

المذهب فالأفضل على المشهور تأخير الظهر إلى ربيع القامة وتأخير الظهر إلى ربيع القامة وتأخير العشاء في المساجد وتقديم الصبح والعصر والمغرب⁽¹⁾.

• رغم مالكية ابن جزى المتجذرة وإقراره بها وتقييد مسائل كتابه على مذهب مالك ثم عرض مذاهب غيره، نراه غير منحاز إطلاقاً إلى مذهبه المالكي، وذلك فيما وقع عليه نظرنا من كتابه، وهو ما يدل دلالة واضحة على بداية زوال التعصب المذهبي وبدايات انفتاح وتقارب المذاهب الفقهية من بعضها⁽²⁾ ميزة الاختصار واضحة عند ابن جزى فتراه يمر على المسائل بذكر رؤوس المسائل ومثال ذلك: على أنواع الوضوء حيث قال والوضوء على خمسة أنواع واجب، سنة مستحب، مباح، ممنوع ولا يصلي إلا بالواجب⁽³⁾.

(1) نفسه، ص، 34.

(2) ابن جزى، المصدر السابق، ص، 49.

(3) نفسه، ص، 49.

الخاتمة

سمحت مقارنة قضايا البحث بالوقوف على جملة نتائج، نجملها فيما يلي:

1- تبين لنا أن ساحة المدرسة المالكية، في الغرب الإسلامي، قبيل عصر المرابطين والموحدين، عرفت تيارين ولدا من رحم واحدة، لكنهما مختلفين منهجيا؛ فتيار التقليد عمل على نهج السبيل المرسوم مسبقا من قبل الفقهاء المالكية الأوائل، متخذين شعار "على خطى السلف"، لكن هذا التيار كما وضح البحث كانت له انعكاسات فادحة على واقع المدرسة المالكية، أخطرها -على الإطلاق- ظاهرة التعصب المقيت، وقد أوردنا نماذج عن ذلك في بحثنا.

2- في المقابل هنالك تيار رفع لواء التجديد، وليس التجديد الرفض والمعرض عن القديم السالف، لكن التجديد هو محاولة الوقوف على الأصول التي وقف عليها السلف في فهم الشرع، باستخدام آليات منهجية، من شأنها أن تقف على المستجدات، وتمكن من مسابرة النوازل الطارئة.

3- أوقفنا البحث -أيضا- على مدى انتشار التيار الفروعي، واستفحاله على ساحة المدرسة المالكية، ومرد ذلك إلى عوامل متنوعة؛ منها قوة السلطان على عهد المرابطين، والاهتمام المتزايد من قبل فقهاء المالكية بالمصنفات الأم للمذهب المالكي كالموطأ، والمدونة، والواضحة، والعنينة، ...

4- من ناحية أخرى ظهر التيار الأصولي، والذي بدا لنا أنه كان بعيدا عن مجالس السلطان، منحصر في مجالس التعليم والتدريس، لكن ميزة التيار الأصولي شكل انفتاحا مميزا على أصول الشرع (القرآن والسنة)، وهذا التيار نفر من تيار التقليد أيما نفور، بسب سلوكهم سبيلا مسدودا، والدوران في حلقة مفرغة.

5- شهدت المدرسة المالكية في عصر الموحدين تطورا ملحوظا في منحها الفقهي، ومما يؤكد ذلك بروز ظاهرة الجمع بين المصنفات (الفروع والأصول)، من قبل ثلة من الفقهاء التي كانت وراءها دوافع مختلفة، لكن ما توصلنا إليه أن ظاهرة الجمع بين الفروع والأصول ما هي إلا غطاء وإستراتيجية محكمة من قبل الفقهاء ظاهرها مسaire السلطة الموحدية وباطنها التمكين للمذهب المالكي.

6- طرق بعض الفقهاء المالكية باب علم الخلاف أو ما يعرف في الوقت الحاضر بالفقه المقارن، قبل عصر الموحدين، على غرار ابن عبد البر في كتابه الاستذكار، وقد شكل هذا العمل لبنة أساسية للفقهاء في عصر الموحدين، وان كان الفقه المقارن قبل عصر الموحدين فيه انحياز نوعي للمذهب المالكي على حساب المذاهب الأخرى، إلا أن المفارقة والجديد سيظهران مع ابن رشد الحفيد، الذي سلك سبيل الفقه المقارن دون الانحياز إلى المذهب المالكي، مع تأكدنا من مالكية الفقيه، وقد شكل انفتاح المدرسة المالكية على الفقه المقارن محطة جديدة، حيث تجددت روح البحث، وأحدثت تقاربا كبيرا بين المذاهب الفقهية.

الورّاقية

أ- المصادر:

- ابن الأبار: محمد بن عبد الله (ت 658هـ)
- التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراسي، دار الفكر، بيروت، 1415هـ/1995م.
- المعجم في أصحاب الصديقي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1410هـ/1999م.
- الأصفهاني: أبو نعيم أحمد بن عبد الله (ت 430هـ)
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج6، دار الفكر، بيروت، 1416هـ/1996م.
- ابن أنس: أبو عبد الله مالك
- كتاب الموطأ، إعداد: راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، 1402هـ/1982م.
- ابن بشكوال: أبو القاسم بن عبد الملك (ت 587هـ)
- كتاب الصلة، ج1، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1410هـ/1989م.
- البغدادي: عبد الوهاب بن علي (ت 422هـ)
- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، تقديم: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، دار ابن القيم، الرياض، 1429هـ/2008م.
- ابن جزري: محمد بن أحمد (ت 714هـ)
- القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتببيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، تحقيق: ماجد الحموي، ط1، ابن حزم، بيروت، 1434هـ/2013م.

- الحميدي:
- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، ج2، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط3، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1410هـ/1989م.
- الخشني: محمد بن الحارث
- قضاة قرطبة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1989م.
- ابن خلدون: عبد الرحمان (ت 808هـ)
- مقدمة ابن خلدون، تحقيق: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، 1423هـ/2002م.
- ابن خلكان: أحمد بن محمد (ت 681هـ)
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج7، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1438هـ/1978م.
- ابن خير الاشبيلي: أبو بكر محمد (ت 573هـ)
- فهرسة ابن خير الاشبيلي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2009م.
- الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد (ت 784هـ)
- سير أعلام النبلاء، ج8، تحقيق: محمد نعيم عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1402هـ/1982م.
- ابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد (ت 520هـ)
- المقدمات الممهدة لبيان ما أفضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتفصيلات المحكمات لأمهاة مسائلها المشكلات، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408هـ/1988م.

- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، تحقيق: محمد حجي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1404هـ/1984م.
- ابن رشد: محمد بن أحمد (ت 595هـ)
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج1، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1415هـ.
- ابن الزبير: أحمد إبراهيم
- كتاب صلة الصلة، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، مكتبة الثقافة، القاهرة، 1429هـ/2008م.
- ابن أبي زيد القيرواني: عبد الله بن محمد (ت 386هـ)
- النوار والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، ج1، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999.
- ابن الشاط: قاسم بن عبد الله (ت 753هـ)
- برنامج شيوخ ابن أبي الربيع السبتي، تعليق: العربي الدائر الفرياطي، الرباط، المغرب، 1432هـ/2011م.
- ابن أبي شيبة: أبو بكر
- مسند ابن أبي شيبة، ج1، تحقيق: عادل العزاوي، ط1، دار الوطن: الرياض، 1418هـ/1997م.
- ابن الطلاع: محمد بن فرج (ت 586هـ)
- أفضية الرسول (صلى الله عليه وسلم)، دار ابن الهيثم، القاهرة، 1427هـ/2006م.

- ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله (ت 463هـ)
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، توثيق وتخريج: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، بيروت، 1414هـ/1993م.
- أبو العرب: محمد بن تميم
- طبقات علماء افريقية، تحقيق: محمد زينهم، مطبعة مدلولي، القاهرة، 1413هـ/1993م.
- ابن العربي: أبو بكر بن عبد الله (ت 543هـ)
- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، ج1، تحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.
- المسالك في شرح موطأ مالك، تحقيق: محمد بن الحسن السلماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1428هـ/2007م.
- العواصم من القواصم.
- ابن عطية: عبد الحق (ت 589هـ)
- فهرس ابن عطية، تحقيق: محمد أبو الأجنان، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1983.
- ابن العوام: عبد الله بن محمد
- فضائل أبي حنيفة وأخباره ومناقبه، اعتنى به: لطيف الرحمان البهرائي، ط1، الامدادية، السعودية، 1431هـ/2010م.
- عياض: بن موسى السبتى (ت 544هـ)
- التنبهات المستنبطة على المدونة والمختلطة ج1، تحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب، ط1، دار نجبويه، نواقشط، 1433هـ/2012م.

- الغنية، تحقيق: ماهر زهير جرار، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1402هـ/1982م.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المغرب، (د.ت.).
- ابن الفخار: محمد بن عمر (ت 419هـ)
- الانتصار لأهل المدينة، تحقيق: محمد التسماني، مركز الدراسات، المغرب، 1430هـ/2009م.
- ابن الفرضي: أبو عبد الله بن محمد
- تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: بشار عواد معروف، ج1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1429هـ.
- ابن القطان: حسن بن علي
- نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق: محمود علي عكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1410هـ/1980م.
- القنازعي: عبد الرحمان بن مروان
- تفسير الموطأ، إعداد: راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، 1423هـ/2002م.
- اللخمي: أبو الحسن علي
- التبصرة، ج1، تحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب، ط1، دار نجيبويه، نواقشط، 1433هـ/2012م.
- المالكي: إبراهيم بن نور الدين (ت 799هـ)
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ/1996م.

- المراكشي : عبد الواحد بن علي
- المعجب في تلخيص أخبار المغرب، اعتنى به: صلاح الدين الهواري، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1426هـ/2006م.
- المراكشي: ابن عبد الملك (ت 703هـ)
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ج3، تحقيق: إحسان عباس وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2012.
- ابن وهب: عبد الله
- الجامع في الأحكام، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، ط1، دار الوفاء، القاهرة، 1425هـ/2005م.
- ابن يونس: محمد بن عبد الله
- الجامع لمسائل المدونة، إعداد: عبد الله محمد الأنصاري، دار الفكر، بيروت، 1434هـ/2013م.

II- المراجع:

1- الكتب:

- أبو زهرة: محمد
- مالك.. حياته وعصره وآراؤه الفقهية، دار الفكر العربي، 1947م.
- بلغيث: محمد الأمين
- دولة المرابطين بالأندلس من مدينة السياسة إلى مدينة العلم، ط1، دار الوعي، الجزائر، 2001م.
- الترابي: البشير علي حمد
- القاضي عياض وجهوده في علمي الرواية والدراية، ط1، دار ابن حزم، لبنان، 1418هـ/1997م.
- الجيدي: عمر
- محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، مطبعة النجاح، المغرب، 1987م.
- مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، ط1، دار المعارف، الرباط، 1993م.
- الحجوي: محمد
- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ج1، مطبعة إدارة المعارف، الرباط، 1940م.
- حسن: حسن علي
- الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1980م.
- شرحبيلي: محمد بن حسن
- تطور المذهب المالكي بالغرب الإسلامي حتى نهاية عصر المرابطين، مطبعة فضالة، المغرب، 1421هـ/2000م.

- الصمدي: خالد
- مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري، ج1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1427هـ/2006م.
- علي: محمد إبراهيم
- اصطلاح المذهب عند المالكية، ط1، دار البحوث، الإمارات، 1421هـ/2000م.
- الهروسي: مصطفى
- المدرسة المالكية الأندلسية إلى غاية القرن الثالث الهجري، مطبعة فضالة، المحمدية، 1418هـ/1997م.
- الهنتاتي: نجم الدين
- المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري، تبر الزمان، تونس، 2004م.
- إسهام الباجي واللخمي في تطور المذهب المالكي، نوافبرنت، تونس، 2015م.

2- الدوريات:

- زناتي: أنور محمود
- "دور الفقهاء في الحياة الاجتماعية خلال عصر المرابطين"، مجلة كان التاريخية، العدد 07، 2014م.
- عشي: علي
- "محنة المذهب المالكي ومرجعياته خلال الفترة الموحدية أو الصراع الظاهري المالكي بين الحقيقة والخيال"، مجلة المعيار، الجزائر، العدد 36، 1439هـ/2018م.
- حايد: فريدة
- "أثر الفقه المقارن في مؤلفات المالكية"، مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، قسنطينة، العدد 01، 2015م.

3- الملتقيات:

• الزحيلي: محمد

- "الفقه المقارن وضوابطه وارتباطه بتطور العلوم الفقهية خلال القرن الخامس الهجري"، ضمن فعاليات ندوة: تطور العلوم الفقهية خلال القرن الخامس الهجري، وزارة الأوقاف، عمان، 1424هـ/2005م.

4- الرسائل الجامعية:

• بحري: يونس

- "الفقه المالكي في عصر الموحدين"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1422هـ/2011م.

• سلطاني: عبد القادر

- "مظاهر التجديد الفقهي عند القاضي أبي بكر بن العربي"، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 1439هـ/2018م.

• عبدو: سميرة

- "منهج المقارنة الفقهية عند ابن عبد البر من خلال كتاب الاستنكار"، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010م.

5- المواقع الإلكترونية:

• السيد: رضوان

- "ابن رشد الحفيد واختلاف الفقهاء"،

<http://hekma.org>. (2019-06-6, 2016-03-18)

الكشافات

(كشاف الأعلام البشرية)

فهرس المحتوى

الموضوع	الصفحة
المقدمة:	(07-01)
الفصل التمهيدي: المدرسة المالكية بين تيارين	(17-08).....
أولاً: تيار التقليد في المدرسة المالكية.....	11.....
ثانياً: تيار التقليد في المدرسة المالكية.....	15.....
الفصل الأول: الواقع الفقهي للمدرسة المالكية في عصر المرابطين	(37-18).....
أولاً: نشأة التيار الفروعى واستواؤه على عهد المرابطين.....	20.....
1- التيار الفروعى بين حدود الموطأ والمدونة.....	22.....
2- منهج التيار الفروعى تجاه مصنفى الموطأ والمدونة.....	25.....
ثانياً: عوامل التمكين لبروز التيار الأصولى.....	31.....
1- انتعاش مدرسة فقه الحديث.....	33.....
2- منهج التيار الأصولى: ابن الطلاع ومصنفه "أقضية الرسول (صلعم) نموذجاً".....	35.....
الفصل الثانى: الواقع الفقهي للمدرسة المالكية في عصر الموحدين	(54-38).....
أولاً: حركة الجمع عند الفقهاء المالكية على عهد الموحدين.....	40.....
1- دواعى الجمع بين الفروع والأصول.....	42.....

- 46.....2- أهداف الجمع بين الفروع والأصول
- 47.....ثانيا: الافتتاح على الفقه المقارن
- 47.....1- تعريف الفقه المقارن
- 48.....2- دواعي افتتاح المدرسة المالكية على الفقه المقارن
- 50.....3- نماذج من المشتغلين بالفقه المقارن
- 55.....الخاتمة:
- 58.....الوراقية:
- 68.....الكشافات:
- 74.....فهرس المحتوى

فهرس المحتوى

الموضوع	الصفحة
المقدمة:	(07-01)
الفصل التمهيدي: المدرسة المالكية بين تيارين	(17-08).....
أولاً: تيار التقليد في المدرسة المالكية.....	11.....
ثانياً: تيار التقليد في المدرسة المالكية.....	15.....
الفصل الأول: الواقع الفقهي للمدرسة المالكية في عصر المرابطين	(37-18).....
أولاً: نشأة التيار الفروعى واستواؤه على عهد المرابطين.....	20.....
1- التيار الفروعى بين حدود الموطأ والمدونة.....	22.....
2- منهج التيار الفروعى تجاه مصنفى الموطأ والمدونة.....	25.....
ثانياً: عوامل التمكين لبروز التيار الأصولى.....	31.....
1- انتعاش مدرسة فقه الحديث.....	33.....
2- منهج التيار الأصولى: ابن الطلاع ومصنفه "أقضية الرسول (صلعم) نموذجاً".....	35.....
الفصل الثانى: الواقع الفقهي للمدرسة المالكية في عصر الموحدين	(54-38).....
أولاً: حركة الجمع عند الفقهاء المالكية على عهد الموحدين.....	40.....
1- دواعى الجمع بين الفروع والأصول.....	42.....

- 46.....2- أهداف الجمع بين الفروع والأصول
- 47.....ثانيا: الافتتاح على الفقه المقارن
- 47.....1- تعريف الفقه المقارن
- 48.....2- دواعي افتتاح المدرسة المالكية على الفقه المقارن
- 50.....3- نماذج من المشتغلين بالفقه المقارن
- 55.....الخاتمة:
- 58.....الوراقية:
- 68.....الكشافات:
- 74.....فهرس المحتوى

المخلص:

يعد النصف الثاني من القرن الرابع الهجري محطة حاسمة في تاريخ المدرسة المالكية ببلاد المغرب الإسلامي عامة والجناح الشرقي منها خاصة ، ومرد ذلك إلى يعود إلى تخلص المدرسة المالكية من سيطرة ومنافسة المدرسة الشيعية تحت رعاية الدولة الفاطمية هذا من جهة ،ومن جهة أخرى ولجت المدرسة إلى مرحلة أخرى تميزت في عمومها بفرض نوع من الإيديولوجية في تأطير الحياة الدينية ، وكمحاولة منا لتتبع مسار المنحى الفقهي للمدرسة المالكية وبالتحديد على عهد المرابطين والموحدين ،وجدنا أنفسنا ملزمين على الاطلاع على واقع المدرسة قبيل العهدي السالفين الذكر لأن الحاصل على مستوى المدرسة على العهدين المقررين بالدراسة والبحث ما هو إلا نتيجة تراكمات أفرغت حمولتها على واقع المدرسة في الفترة المدروسة .

جسد الإمام الباجي كل ذلك في مصنفه "المنتقى" ، ومن خلال تفحصنا له ظهر لنا ذلك جليا فالباغي يروي عن ابن عبد الحكم، ويرى عن أشهب ثم يورد رأي أبي حنيفة والشافعي ومثال ذلك في مسألة وقوت الصلاة قائلا: اختلفت الناس في وقت وجوب فذهب أكثر شيوخنا من المالكية... وذهب أصحاب أبي حنيفة... وذهب أصحاب الشافعي.

إن المدرسة المالكية على عهد المرابطين (462-540هـ)، هي امتداد للمدرسة المالكية التي وضع أسسها كبار الفقهاء كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك في الفصل التمهيدي، والباحث في الدراسات المتخصصة لتاريخ المدرسة المالكية يخلص إلى أن المدرسة دارت بين عهدين: عهد قوة وازدهار وعهد تراجع و خمول. وعهد المرابطين تباينت آراء الباحثين حوله وبشأنه، فقد ذهب محمد الحجوي في كتابه الفكر السامي إلى أن المذهب المالكي عاد إلى ريعان شبابه على عهد المرابطين، في حين يرى آخرون أن عهد المرابطين هو العتمة وعصر التقليد وعلم الفروع هذا ما صوره به عبد الواحد المراكشي، ومن ضمن هذا الفريق من أطلق لفظ الجهلة على عهد المرابطين وضيع ابن القطان، ومن المعاصرين من ألصق بطائفة من فقهاء عهد المرابطين مصطلح الديكتاتورية الدينية، لكن ألا يعد هذا إجحافا وظلما من قبل هؤلاء وأقصد المراكشي وابن القطان،

لكنه يكفي أن نعرف بأن هؤلاء يقتاتون من بلاط أعداء المرابطين، فلا محالة أقلامهم سيالة على المرابطين رموا الجهالة، أما أنور زناتي ملصق مصطلح الديكتاتورية بالفقهاء.

الكلمات المفتاحية: المدرسة المالكية، المدرسة الشيعية ، الإمام الباجي ، المرابطين.